الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي

نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر
الوضع الراهن والأفق المستقبلية

الجزائر، 26، 27 و 28 ديسمبر 2021

الفهرس

مقــدمة 1
1.النظام الوطني للتعليم والتكوين العاليين 5
1.1.عصرنة القطاع وتحسين حوكمته 11
2.1 البروتوكول البيداغوجي واستمرارية النشاطات البيداغوجية 12
2.النظام الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار 13
1.2.هياكل البحث 13
أ. الوكالات الموضوعاتية للبحث 13
ب. وكالات البحث 13
ج. مراكز البحث 14
د. مخابر البحث 16
ه. مخابر التميز 16
و. مراكز البحث والتطوير 17
ز. وحدات البحث 17
ح. الأرضيات التكنولوجية 20
ط. الأرضيات التقنية للحساب المكثف 21
ي. الأرضيات التقنية الطبية 22
ك. المراكز التكنولوجية لتوصيف المواد 23
ل. الأرضيات التقنية لتطوير البرمجيات 23
م. الحاضنات 23
ن. مراكز الابتكار والتحويل التكنولوجي: 24
2.2 الرقمنة - المنصات العلمية - 27
3.2 برامج البحث والتطوير 30
4.2. نتائج البحث والتطوير 31
5.2. التصدي لجائحة كوفيد 19 32
6.2. إنشاء شركات فرعية 34
3. نظام الخدمات الجامعية 35
1.3. هياكل الخدمات الجامعية ومنظومة الدّعم 35
أ. تاريخ الهياكل المكلّفة بتسيير الخدمات الجامعية 35
2.3. الميزانية المخصصة للخدمات الجامعية 37
أ. تطور منظومة الدَّعم الموجّه لفائدة الطّلبة 37
3.3. الحياة الطلابية 41
أ. الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية.. 41
ب. الوقاية الصحية 43
ج. المقاولاتية 43
4. التعاون والتبادل الدولي 45
1.4. الشراكة الجامعية والبحثية 45
أ. الاتفاقيات الدولية حول التعاون ما بين الجامعات والتظاهرات العلمية 45
ب. مشاريع التعاون الدولي 47
2.4.برامج التعاون الجامعي والبحثي 49
3.4. حركية الطلبة والمستخدمين: 50
أ. برنامج التكوين الإقامي بالخارج: 50
ب. برنامج الحركية: 51
4.4. الطلبة الأجانب 51
الأفــق المســــــتقـبلية 52

مقدمة

عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تطورا لافتا منذ استقلال البلاد سنة 1962حيث كانت الشبكة الجامعية تتشكل من مؤسسة جامعية واحدة بالجزائر العاصمة وملحقتين لها في كل من وهران وقسنطينة مع تعداد طلاّبي يقارب 2400 أي بمعدل طالب واحد لكل 000 100 نسمة. تطور هذا المعدل ليبلغ حاليا 400 طالب لكل000 100نسمة، ما يعكس التطور اللافت لمؤشر التنمية البشرية للبلاد.

جامعة الجزائر

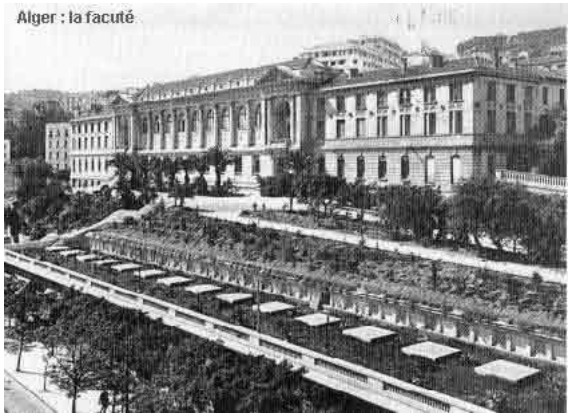

ملحقة وهران

ملحقة قسنطينة

لقد كان توجّه الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، نحو سياسة اجتماعية أدّت إلى إنشاء نظام للتعليم والتكوين، متكفلة بمجانية التعليم في جميع مستوياته، علاوة على ذلك، عملت على بناء شبكة واسعة من مؤسسات التعليم العالي وتطويرها من أجل ضمان تكوين رأسمال بشري كانت الدولة بحاجة إليه، لتمنحه القدرات العلمية والمعرفية من أجل تسيير البلاد وقيادتها بفعالية وكفاءة.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الجزائر بذلت ومازالت تبذل جهودا هائلة لتلبية تطلعات فئة واسعة من المجتمع، وهي تطلعات مبنية أساسا على مبدأ ديمقراطية الولوج إلى التعليم العالي، وكذا لتلبية الاحتياجات المعلنة للمحيط الاجتماعي والاقتصادي من حيث تكوين كفاءات عالية التأهيل، الشيء الذ يمكّن القطاع من تشييد بنية تحتية جدّ مهمة من الهياكل الجامعية.

إنَّ زيادة أعداد الطلبة والأساتذة والباحثين وكذا المستخدمين الإداريين والتقنيين، بالإضافة إلى توسّع شبكة الهياكل التعليمية والبحثية عبر التراب الوطني، هي مؤشرات لهذا التطوّر الذي يرسّخ أحد المبادئ الأساسية للسياسة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي: وهو ضمان خدمة عمومية جواريه في مجال التكوين والبحث. هذا وبالرغم من الطلب المتزايد على التعليم والتكوين العاليين كمرفق عمومي، حافظت الدولة الجزائرية على الطابع المجاني للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في إطار سياسة دمقرطة التعليم.

وبفضل الاستثمارات الضخمة التي سخرتها الدولة في سبيل تطوير الرأسمال البشري ما فتئت هذه الشبكة الجامعية تتوسع وفق "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم"لتبلغ اليوم مائة وإحدى عشر (111) مؤسسة جامعية موزعة على كامل التراب الوطني مع تعداد طلابي يناهز حاليا 000 669 1طالبا حيث تشكل نسبة الإناث 66% وهيئة تدريس تفوق 509 65 أستاذ باحث ومعدل وطني للتأطير يقدر بأستاذ واحد لكل 25 طالب. يضاف لهذه الشبكة، خمسة وخمسون (55) مؤسسة للتكوين العالي تابعة لدوائر وزارية أخرى تستفيد من الوصاية البيداغوجية وثمانية عشرة (18) مؤسسة خاصة للتكوين العالي.

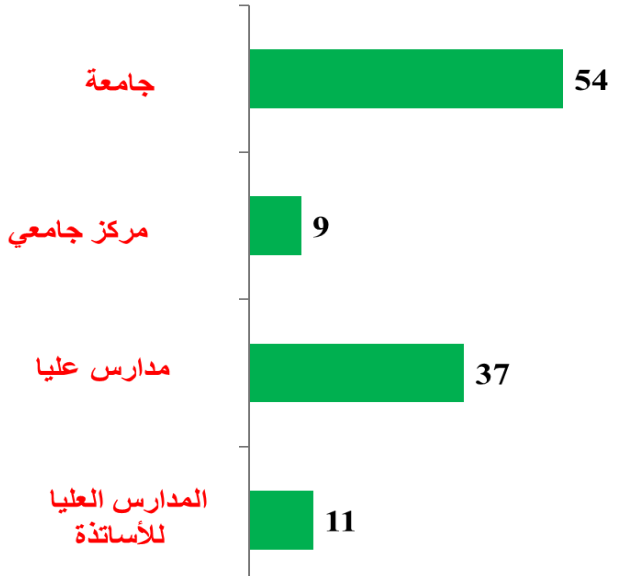

توزيع المؤسسات الجامعية حسب الطبيعة

فيما يخص شبكة المؤسسات البحثية، بلغ عدد مراكز البحث في 2021 على المستوى الوطني، 30 مركزا إضافة إلى 1564 مخبر بحث منشأ على مستوى مختلف الجامعات، مكن من تسجيل أكثر من 000 85 منشورا علميا إلى غاية 2019 وأكثر من 400 نموذج أولي. هذا ولقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، عناصر علمية وتكنولوجية تُعد الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المنصوص عليها في القانون التوجيهي رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. كما حددت هذه الاستراتيجية ترتيبات على المستويين القطاعي والمشترك ما بين القطاعات، من أجل النهوض بالعلوم والتكنولوجيا وإتقانها ونقلها واكتسابها ونشرها واستيعابها واستخدامها قصد تلبية احتياجات القطاعات المختلفة على المستوى الوطني حيث يقع على عاتق المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي العمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال إنشاء كيانات البحث، تنظيمها، تمويلها، تقييم نشاطاتها وتثمين نتائج البحث والتطوير المنجزة.

ولمواجهة الوضع الصحي الذي فرضته جائحة كوفيد- 19، تبنى القطاع بروتوكولا صحيا وبيداغوجيا يرتكز أساسا على نمط تعليم مزدوج يوفق بين التعليم عن بعد والتعليم الحضوري من تأطير كفاءات وطنية لضمان استمرارية النشاطات البيداغوجية. ومما ساعد في نجاح هذه العملية، اكتساب القطاع تجربة رائدة في ميدان التعليم عن بعد بفضل جامعة التكوين المتواصل التي أُنشأت سنة 1990.

من هذا المنطلق، وتثمينا لتجربة هذه الجامعة ومساهمة تكنولوجيات الإعلام والاتصال وبغية مواجهة التعدادات الطلابية الهائلة على المديين المتوسط والطويل، ستتعزّز هذه الجامعة بقانون أساسي خاص يُمكّنها من أن تصبح "**جامعة الجزائر المفتوحة**" تضمن تكوينات إشهاديه في طوري الليسانس والماستر عن بعد، وتكوينات تأهيلية فضلا عن التكوين المتواصل والتكوين حسب الطلب والتكوين مدى الحياة وفق صيغ مرنة.

يجدر التذكير أن الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم، تبنّت منذ السنة الجامعية 2004-2005 وبصفة تدريجية تشاركية، نظام الليسانس والماستر والدكتوراه (ل.م.د) بالتوازي مع النظام الكلاسيكي في شعب العلوم الطبية وعلوم البيطرة والمدارس العليا للأساتذة. وذلك لضمان مقروئية ومرئية نظام التعليم والتكوين والشهادات المتوجة له، بالإضافة إلى الاعتراف المتبادل بالمسارات الدراسية والشهادات والمؤهلات الجامعية المنصوص عليها في مختلف المعاهدات والمواثيق والاتّفاقات الإقليمية والدولية التي صادقت عليها الجزائر.

إن الجامعة الجزائرية اليوم، هي نتاج سيرورة طويلة ومُمنهجة من البناء والتطور والإصلاحات، التي تمّ الشروع فيها منذ 1962 من أجل تكييف نظام التعليم والبحث مع التطورات واحتياجات المجتمع وكذا الأهداف الاستراتيجية للبلاد.

ويشكل التعاون والتبادل الدولي، اليوم، البوتقة التي يرتكز عليها إدماج نظامنا الجامعي في بيئة دولية طبيعية، قادرة على تمكيننا من الاستفادة من "المجموعة الدولية للتكنولوجيات والمعرفة"، ومن التماشي مع المعايير السارية.

1. النظام الوطني للتعليم والتكوين العاليين

استفاد قطاع التعليم العالي من شبكة واسعة قوامها 111 مؤسسة جامعية، تتوزع حاليا على مجمل التراب الوطني، علما أن هذه الشبكة هي نتيجة طبيعية لتجسيد مبدأ ديمقراطية الالتحاق بالتعليم العالي ممّا يعكس مجهودات الدولة في مجال الاستثمارات المسخّرة في مجال التعليم والتكوين العاليين كقطاع استراتيجي يساهم في مجهودات التنمية الوطنية.

إن هذا الكم الهائل من المرافق والهياكل، وإن كان له تأثير إيجابي في مجال دمقرطة الالتحاق بالتعليم العالي، إلاّ أن قدرة القطاع على تلبية احتياجاته المستقبلية سيشكل إحدى التحديات الواجب رفعها من خلال إيجاد صيغ جديدة مبتكرة. ولهذا الغرض فإنه من الحكمة، التفكير مثلا، في أنماط أخرى للاستثمار في القطاع وأنماط تكوينية حديثة على غرار التعليم عن بعد، بالإضافة لصيغ تنظيمية أخرى للمؤسسات الجامعية والبحثية كالمجمعات الرقمية والأقطاب الجامعية والتكنولوجية.

صاحب هذا التوسع في الشبكة الجامعية هيئة تأطير قوامها 509 65 أستاذ باحث، علما أن تعداد المستخدمين الأساتذة قد تضاعف خلال العشرين سنة الأخيرة بـ 3.5 مرّة، منهم37% ينتمون إلى المصف العالي، وهي نسبة في تطور مستمر بفضل الإجراءات المتّخذة، لاسيما في مجال تأهيل المؤسسات الجامعية لضمان التكوين في الطور الثالث، واستحداث مخابر بحث جامعية تستوعب طلبة الدكتوراه، والمشاركة في برامج التعاون الدولي بالإضافة إلى تنظيم دورتين في السنة للجنة الجامعية الوطنية المكلفة بدراسة ملفات ترقية الأساتذة. ويشكل العنصر النسوي 66 % من إجمالي هيئة التأطير، وهو ما يبرز جليا مساهمة المرأة الجزائرية في المجهود الوطني لتكوين رأسمال بشري عالي المستوى وفائق المهارة.

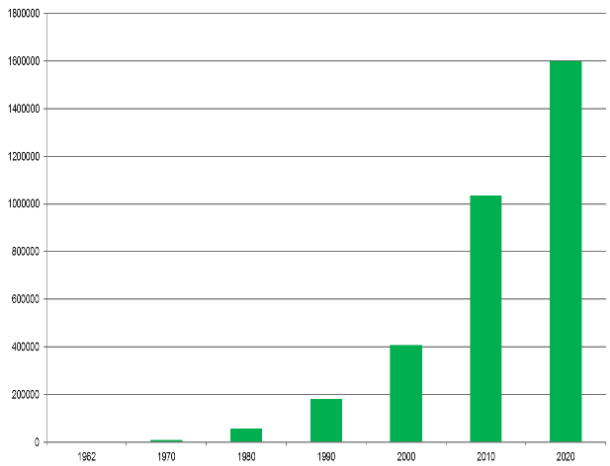

تطور عدد الطلبة الجزائريين في الفترة ما بين 1962 و2021

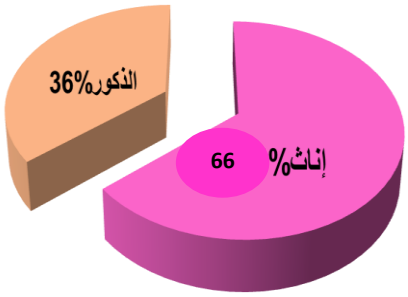

توزيع هيئة التأطير حسب النوع

أما بخصوص المستخدمين التقنيين وأعوان الدعم، فقد بلغ عددهم 000 146 من بينهم 000 61 يشتغلون بالمؤسسات الجامعية. ممّا يعطي نسبة تأطير إداري تقدّر بعامل واحد لكل27 طالب.

لم يكن لهذه المجهودات أن تتحقق لولا الاستثمارات التي سخّرتها الدولة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي طوال مراحل تطوره، حيث انتقلت نسبة الميزانية المخصصة للقطاع من 2.43 % سنة 1971 أي 606 119 000 دج إلى6.97 % أي 000 356 596 370 دج سنة 2021 من ميزانية الدولة. ممّا جعل القطاع يتوفر اليوم على 466 إقامة جامعية بسعة 255 776 سرير و560.000 مقيم، و563 مطعم جامعي، 470 1 000 مقعد بيداغوجي، و 1546 مخبر بحث.

لقد مرّ النظام الوطني للتعليم والتكوين العاليين بعدّة مراحل أساسية منذ الاستقلال نذكرها فيما يلي:

- المرحلة الأولى: إرساء أسس الجامعة الوطنية
- المرحلة الثانية: تطبيق إصلاح منظومة التعليم والتكوين العاليين سنة 1971 تلاه وضع معالم الخريطة الجامعية سنة 1982 وتحديثها سنة 1984.
- المرحلة الثالثة: تدعيم نظام التعليم والتكوين العاليين بقانون توجيهي رقم 05-99 المؤرخ في 4 أفريل 1999.
- المرحلة الرابعة: تطبيق نظام الليسانس والماستر والدكتوراه سنة 2004.
- المرحلة الخامسة: تحيين الإطار القانوني وضبط القواعد العامة المتعلقة بالتعليم العالي.

بالنسبة للمرحلة الأولى، ورثت الجزائر بعد الاستقلال جامعة مكونة من كليات حسب الاختصاص تتميز بفصل صارم بين الاختصاصات. وهكذا فإن جامعة الجزائر كانت تضم أربع كليات: كلية الطب، وكلية العلوم، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية موزعة على ثلاث ميادين كما يوضحه الرسم البياني أدناه. يجدر التذكير أن في هذه المرحلة وإلى غاية سنة 1970 كانت وزارة التربية الوطنية هي التي تسير شؤون التعليم العالي.

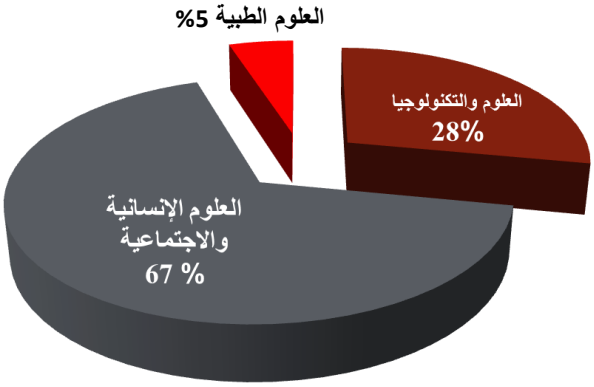

أما بالنسبة للمرحلة الثانية والتي بدأ تجسيدها سنة 1970 تاريخ إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتميّزت بإطلاق عملية إصلاح التعليم العالي سنة 1971 لتستجيب لمتطلبات النموذج التنموي الاقتصادي والاجتماعي والتي فرضت بدورها إعادة هيكلة عميقة لمنظومة التربية والتكوين بشكل عام ولمنظومة التعليم العالي بشكل خاص. كان الهدف من إعادة هذه الهيكلة هو تعبئة مجموع قدرات الجامعة لتكوين رجال خدمة للتنمية لفائدة مختلف قطاعات النشاط، حيث مسّت أربعة محاور رئيسية: إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلّي من خلال تنويعه وتخصصه واحترافيته، وتنظيم بيداغوجي جديد للدراسة حسب نظام السداسيات، ووفقا لمنطق المقاييس والمكتسبات القبلية وليس على أساس المعدل السنوي مع إعطاء حيّز هام للأعمال الموجهة والتطبيقية، وتكثيف النماء في التعليم العالي لتمكين أكبر عدد ممكن من الشباب من بلوغ المستويات العليا في منظومة التربية والتكوين لتزويد الاقتصاد الوطني الفتي بأكبر عدد من الإطارات السامية، وإعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية من خلال الانتقال من المخطط التقليدي للكليات إلى المعاهد الجامعية التي ترتبط بتخصص في مجال علمي محدّد.

وبالموازاة مع هذا الإصلاح الجذري للتعليم العالي، فإن سنوات السبعينات تميزت ببروز نظام تكوين عال غير جامعي أكثر تقنية تغلبت عليه دورات تكوين قصير المدى، حيث تزوّدت مختلف قطاعات النشاط بمعاهد تكوين خاصة بها.

أمّا المرحلة الثالثة فقد شكلت لحظة فارقة وهامة بالنسبة إلى تطور منظومة التعليم العالي حيث تعزّزت لأول مرة بقانون توجيهي يحمل رقم 05-99 مؤرخ في 4 أفريل 1999، المعدّل والمتمّم حيث كان يمثل خلاصة لكل ما استحدث منذ الاستقلال من أطر تنظيمية وقانونية ويضفي عليها انسجاما عاما.

كما يعيد هذا القانون تأكيد المبادئ التي تنظم التعليم العالي ويحدّد الأهداف الواجب تحقيقها، كما يحدّد القانون الأساسي للأساتذة والطلبة في كل مستويات التعليم العالي، وهي مرحلة التدرج ومرحلة ما بعد التدرج والتكوين المتواصل فالمادة الثالثة منه، على سبيل المثال، تنص على أن الخدمة العمومية للتعليم العالي، باعتباره مكوّنا للنظام التربوي الوطني، تساهم في:

- تطوير البحث العلمي والتكنولوجي واكتساب المعرفة والمعلومات وتطويرها ونقلها.
- رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن عبر نشر الثقافة والمعلومات العلمية والتقنية.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية عبر تكوين إطارات في كل المجالات.
- الترقية الاجتماعية مع ضمان العدالة للجميع ولكل المؤهلين لذلك في الحصول على أسمى أشكال العلم والتكنولوجيا.

كما أنه أكّد على الطابع الوطني لشهادة التعليم العالي التي تخوّل نفس الحقوق لحامليها.

وعلى المستوى المؤسساتي، تمّ استحداث قانون أساسي "لمؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني، تتمتع بشخصية اعتبارية وذات استقلالية مالية" إذ يمكن لهذه المؤسسة أن تأخذ شكل جامعة مكوّنة أساسا من كليات، أو مركز جامعي، أو مدرسة أو معهد خارج الجامعة.

كما يوضح هذا القانون إمكانية تسيير المدارس والمعاهد من طرف دوائر وزارية أخرى مع وصاية بيداغوجية مشتركة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. كما يحدّد الشروط التي يتم في ظلّها التكفل بمهمة التكوين التقني عالي المستوى من قبل أشخاص اعتباريين خاضعين للقانون الخاص. إضافة على تمكين الأساتذة والطلبة

من حرية التجمع وإنشاء الجمعيات في إطار التنظيم الساري المفعول. كما أعلن عن تأسيس مجلس أخلاقيات وأدبيات المهنة الجامعية.

أمّا بخصوص المرحلة الرابعة فقد شهدت السنة الجامعية 2004–2005 اعتماد هندسة جديدة للتكوين، تتماشى مع النظم التعليمية المعتمدة عالميا وتتمفصل وفق ثلاث مستويات يقابل كل مستوى منها شهادة: ليسانس وماستر ودكتوراه. وتم تنظيم هذه الهندسة الجديدة ضمن ميادين تكوين كبرى تتفرع بدورها إلى شعب وتخصصات. تميزت هذه المرحلة بإعطاء استقلالية بيداغوجية للمؤسسات الجامعية من حيث المبادرة بعروض تكوين تتماشى وقدرات التأطير لديها واحتياجات محيطها الاقتصادي والاجتماعي من المورد البشري المؤهل.

لقد شكل انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي أحد أهداف هذا النظام من خلال تشجيع المؤسسات الجامعية على تقديم عروض تكوين مُمهننة يتمّ بناؤها بمساهمة القطاع الاقتصادي والاجتماعي. وقد تجسد هذا المسعى من خلال إحداث معاهد العلوم والتقنيات التطبيقية لضمان تعليم في الشعب التعليمية التكنولوجية مدّته ثلاث سنوات، لها علاقة مباشرة مع عالم المؤسسة، وهذا في إطار برامج التعاون الدولية.

في نفس السياق، وقصد تمتين علاقة المؤسسة الجامعية بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، تمّ استحداث واجهات بين العالم الأكاديمي والفضاء المهني لتوفير ميادين للتربصات الميدانية وفي الوسط المهني، وكذا تسهيل الإدماج المهني للخريجين، وهي المهمة الموكلة لمكاتب الربط بين المؤسسة والجامعة، ومراكز للمسارات، ومرصد متابعة الإدماج المهني للخريجين.

وبغية تلقين الثقافة المقاولاتية للخريجين تمّ إبرام اتفاقية مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تقضي باستحداث دور للمقاولاتية على مستوى المؤسسات الجامعية يتمثل دورها في تزويد الطلبة الخريجين بكفاءات تسييرية وتقنية وقانونية والتركيب المالي تساعدهم في إنجاز مشاريعهم المهنية لإنشاء مؤسساتهم المصغرة مع توفير نظام بيئي لتطورها توفره الحاضنات المنشأة لهذا الغرض.

يجدر التذكير، أن تطور تطبيق الإصلاح قد مرّ بثلاث فترات كبرى متميّزة:

- فترة الانطلاق من 2004 إلى 2008
- فترة التعزيز من 2008 إلى 2013
- فترة التعميم والتقييم من 2013 إلى يومنا هذا

عرفت أيضا هذه المرحلة إطلاق عملية تحوير البرامج البيداغوجية لفرع الطب حيث أخذ القطاع على عاتقه رفع تحدّي النوعية في مجال التعليم والتكوين العاليين من خلال عدّة عمليات نوعية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مراجعة خريطة التكوينات الجامعية، مأسسة العلاقة بين الجامعة والمؤسسة، حيث أصبح موضوع تحسين التأهيلات وقابلية تشغيل الخريجين من بين التحديات الكبرى التي أصبحت تواجه منظومتنا التكوينية التي يقع على عاتقها تكوين الموارد البشرية باعتبارها الطاقة المتجدّدة الحقيقية، والضامن الفعلي لتحقيق تنمية مستدامة.

في هذا السياق، شرع القطاع منذ سنة 2018 في مراجعة البرامج في عدد من التخصصات على غرار فرعي الطب والبيطرة، بغرض تكييفها مع متطلبات المهن والكفاءات المطلوبة في ضوء التطورات العلمية الحاصلة على المستوى الدّولي في هذين الفرعين والفروع الأخرى.

خلافاً لعملية الإصلاح التي ترمي أساسا للتغيير الجذري لأُسس أي نظام، تتمثل هذه العملية في تحوير المحتويات البيداغوجية لفرع الطب بغية تحسينها. وهي الصيغة التي تتناسب مع أهدافنا كونها تسمح بـ:

- المحافظة على المكاسب المحققة والتجربة المتراكمة منذ سنة 1971
- التكفل بالنقائص البيداغوجية والتنظيمية المسجّلة
- إدراج التغيّرات الناجمة عن العوامل الخارجية التي لها وقع كبير على صعيد التكوين ومحتواه وتنظيمه
- عصرنة نظام التكوين في الطب

لقد تمّ تصميم هذه الرؤية من منظور شمولي، تسمح لعملية التحوير تحقيق الأهداف الآتية:

- تغيير الهدف المؤسساتي، وذلك بالانتقال من التكوين الكمّي في الطب إلى تكوين نوعي للاستجابة لمتطلبات مجتمع في حالة تحوّل.
- تكييف البرامج مع الانتقال الوبائي والتطورات العلمية في المجال الطبّي والتكنولوجي.
- تبنّي مبدأ"طب مبني على البراهين" كضرورة حتمية لاتخاذ القرار الطبي.
- تبني مبادئ وممارسات الهندسة البيداغوجية في العلوم الطبية: تعليم مدمج، التعلّم بواسطة المشاكل، والتفكير الإكلينيكي...
- إعادة تفعيل التنسيق القطاعي بين قطاعنا وقطاع الصحة.

أما بالنسبة للمرحلة الخامسة والأخيرة، فتتمثل في مراجعة وتحيين الأرضية القانونية التي تطورت في إطارها الجامعة الجزائرية على ضوء التغيرات الجوهرية التي يعرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. وستشمل عملية المراجعة مهام المرفق العام للتعليم العالي، وذلك بتكريس مبدأ ديمقراطية الالتحاق بالتعليم العالي، والعدّة التنظيمية التي تحكم سيره، وكذا مجمل أدوات حوكمته.

في هذا السياق، فإنه من المنتظر أن يقدّم مشروع الإطار التشريعي الجديد للتعليم العالي، رؤية عصرية للنظام الوطني للتعليم العالي تعتمد، أساسا، على:

- ترقية الحريات الأكاديمية والاستقلالية العلمية طبقا للمرجعيات القياسية الدولية المعمول بها.
- انسجام النظام الوطني للتعليم العالي، من خلال ممارسة وصاية بيداغوجية فعالة على كل مؤسسة للتكوين العالي سواء كانت تابعة لقطاع آخر أو لمتعامل خاص.
- تحديث آليات حوكمة الجامعات من خلال تكريس مشروع المؤسسة كأداة إدارة استشرافية، من شأنها تكريس استقلالية الجامعة، وإحداث وكالة مستقلة لضمان الجودة والاعتماد.
- وضع إطار قانوني لتطوير الرقمنة وتعزيزها في النظام الجامعي.
- انفتاح الجامعة على محيطها الداخلي والخارجي ولا سيما من خلال تطوير اللغات الأجنبية.
- تعزيز دور رأسالمال الخاص في المؤسسة في تطوير القطاع، من خلال مراجعة آليات إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

1.1. عصرنة القطاع وتحسين حوكمته:

حرصا منه على مواكبة التكنولوجيات الحديثة وتأثيراتها المباشرة على مختلف مناحي الحياة اليومية، يواصل قطاع التعليم العالي مجهوداته الرامية إلى عصرنة ورقمنة المرفق العمومي للتعليم العالي من خلال جملة من الإجراءات ترمي إلى التخلص النهائي من الورق، ومحاربة البيروقراطية، وإضفاء الشفافية على العمل الإداري، نذكر من أهمها:

- حذف المراسلات الورقية بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وجعلها 100 % عبر الخط.
- التسجيل الجامعي للناجحين الجدد في البكالوريا، حصريا، عبر الخط بما فيها طلبات الإيواء والمنح ودفع مستحقات التسجيل.

- معالجة طلبات معادلات الشهادات الأجنبية عبر الخط وإتاحة الفرصة للمعنيين بتقفي أثر ملفاتهم.
- توثيق الشهادات الجامعية عبر الخط، مع إمكانية تتبع سيرورة العملية في كل مراحلها.
- استحداث تطبيق رقمي لحجز المواعيد أو رفع التظلمات.
- استحداث أرضية لمتابعة تسجيل الطلبة الأجانب في الجامعات الجزائرية.

لا شك أن الاستثمارات في مجال الرقمنة كرافع أساسي لعصرنة القطاع ستعزّز نظامنا المعلوماتي المدمج الموسوم بـ PROGRES الذي يشكل دعما حقيقيا للمجهودات المبذولة في مجال التحوّل الرقمي. إن هذا النظام مدعو للتعميم ليستفيد القطاع من مجمل المزايا التي يقدّمها بالنّسبة لمختلف جوانب التسيير الجامعي ويسمح بالعمل في محيط رقمي.

2.1 .البروتوكول البيداغوجي واستمرارية النشاطات البيداغوجية:

لقد فرضت علينا جائحة كوفيد-19 التي تمرّ بها بلادنا على غرار كل بلدان العالم، نمط تسيير مغاير تماما لما ألفناه، وبغية ضمان استمرارية النشاطات البيداغوجية تمّ وضع بروتوكول صحي وبيداغوجي" إطار" شكل مرجعا للمؤسسات الجامعية في تكييف بروتوكولاتها وفق خصوصيتها من حيث الهياكل والتعدادات الطلابية وتطور الوباء.

يرتكز هذا البروتوكول في شقه البيداغوجي على المبادئ التالية:

- تبني النمط المزدوج في التعليم (التعليم عن بعد بالنسبة للوحدات الأفقية والوحدات الاستكشافية، والتعليم الحضوري بالنسبة للوحدات الأساسية والمنهجية) باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تفويج الطلبة إلى دفعات حسب رزنامة تحدّد من قبل كل مؤسسة جامعية مع مراعاة عامل التفاعل بين الطلبة والأساتذة من خلال تقليص المدة الزمنية بين دفعة وأخرى.
- إجراءات استثنائية في مجال تنظيم التعليم وتقييم وانتقال الطلبة.

يجدر التذكير أنه تم منح السلطة التقديرية لمدراء المؤسسات الجامعية لاتخاذ كل الإجراءات والتدابير التي تتلاءم وتطور الوضعية الوبائية.

2. النظام الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار

منذ صدور القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 بشأن البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، شهد نشاط البحث العلمي تطورًا كبيرًا بفضل سياسة دمج الأساتذة الباحثين في مخابر البحث وتخصيص موارد مالية لإنشائها وتسييرها. وبعد صدور القانون رقم 08-05 المؤرخ 23 فبراير 2008، المعدل والمتمم، شهد قطاع البحث تطورًا حقيقيًا من حيث التنظيم المؤسساتي، وتنمية الموارد البشرية، وتشييد البنى التحتية وترقية الإنتاج العلمي والتكوين من خلال البحث ولأجله. وفي هذا الإطار، خصصت الدولة الجزائرية، على سبيل المثال لا الحصر، ميزانية تقدر بـ 000 000 000 18د.ج بعنوان 2014. كما استحدثت الجزائر سنة 2020 المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.

1.2. هياكل البحث

تأخذ هياكل البحث أنماط مختلفة حسب مهامها ودورها في بعث أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وهي:

أ. الوكالات الموضوعاتية للبحث

- الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا-الجزائر
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة والحياة-وهران
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية-قسنطينة

ب. وكالات البحث

- الوكالة الفضائية الجزائرية
- الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث

ج. مراكز البحث

مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- مركز تنمية الطاقات المتجددة. الجزائر
- مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني. الجزائر
- مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة–الجزائر
- مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية. الجزائر
- مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية. الجزائر
- مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية. الجزائر
- مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل للطاقوية. الجزائر
- مركز البحث العلمي والتقني في علم الإنسان الاجتماعي والثقافي. وهران
- مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق القاحلة. بسكرة
- مركز البحث في البيوتكنولوجيا. قسنطينة
- مركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية. تيبازة
- مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة. الأغواط
- مركز البحث في اللغة والثقافة الأمازيغية. بجاية
- مركز البحث في البيئة. عنابة
- مركز البحث في الميكانيك. قسنطينة
- مركز البحث في العلوم الصيدلانية. قسنطينة
- مركز البحث في تهيئة الإقليم. قسنطينة
- مركز البحث في تكنولوجيات التغذية الزراعية. بجاية
- مركز البحث في الفلاحة الرعوية. الجلفة

مراكز البحث التابعة للقطاع الاجتماعي - الاقتصادي

- المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ.
- المركز الوطني للبحث في علم الآثار
- المعهد الوطني للأبحاث الغابية
- المعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية.
- المركز الوطني للبحث المطبق في هندسة مقاومة الزلازل
- المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء
- مركز البحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية والفيزياء الأرضية
- المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات
- المعهد الوطني للبحث في التربية
- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954.

مراكز البحث التابعة لمحافظة الطاقة الذرية

- مركز البحث في الطاقة النووية بالجزائر
- مركز البحث في الطاقة النووية بدرارية–الجزائر
- مركز البحث في الطاقة النووية بالبيرين–الجلفة
- مركز البحث في الطاقة النووية بتمنراست

مراكز البحث التابعة للوكالة الفضائية الجزائرية

- مركز التطوير الفضائي
- مركز التقنيات الفضائية

د. مخابر البحث

بلغ عدد المخابر في 2021 عبر جامعات الوطن 1564مخبر تقوم بأعمالها البحثية حسب البرامج الوطنية للبحث، مشاريع البحث ذات الصدى الاجتماعي الاقتصادي والبرامج الدولية للبحث. كما أنها تستقبل طلبة الدكتوراه خلال مرحلة تحضير الجانب التطبيقي للأطروحات.

هـ. مخابر التميز

تم اختيار 23 مخبر بحث حسب إنتاجها العلمي لتصنف ضمن مخابر تميز يكون لها عدة مزايا على أن تقوم بتزويد السوق الوطنية بنتائج بحث ملموسة.

المجالات الكبرى	عدد مخابر التميز	الملاحظات
علوم الطبيعة والحياة	05	21,74%
الكيمياء	04	17,39%
علوم الهندسة	14	60,87%
المجموع	**23**	**100%**

و. مراكز البحث والتطوير

- المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية
- مجمع بن حمادي
- المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر
- المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية
- مجمع صيدال
- المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية
- مؤسسة سينال
- مركز البحث والتطوير لسوناطراك
- مجمع سيفيتال
- مجموعة مؤسسات حسناوي
- مجمع الصناعات الكيميائية
- مركز البحث والتطوير في الكهرباء والغاز

ز. وحدات البحث

وحدات البحث التابعة للجامعات والمدارس

- وحدة البحث في علم الأعصاب الادراكي و الارطوفونيا علاج و الصوت –جامعة الجزائر
- وحدة البحث في المواد والطاقات المتجددة–جامعة تلمسان
- وحدة البحث في العلوم الاجتماعية–جامعة باتنة
- وحدة البحث في المواد الناشئة –جامعة سطيف 1
- وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية–جامعة سطيف 2
- وحدة البحث في نمذجة وتحسين الأنظمة–جامعة بجاية
- وحدة البحث في الكيمياء البيئية والجزيئية الهيكلية–جامعة قسنطينة 1
- وحدة البحث في تثمين الموارد الطبيعية والجزيئيات الحيوية والتحاليل الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية-جامعة قسنطينة 1
- وحدة البحث في علوم المواد والتطبيقات –جامعة قسنطينة 1

- وحدة البحث في الحصوات البولية والمرارة–جامعة مستغانم
- وحدة البحث في العلوم الاجتماعية والصحة–جامعة وهران 2
- وحدة البحث في المواد والعمليات والبيئة–جامعة بومرداس

وحدات البحث التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي

- وحدة البحث التطبيقي في الطاقات المتجددة (مركز تطوير الطاقات المتجددة) –غرداية
- وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي (مركز تطوير الطاقات المتجددة)
- وحدة البحث التطبيقي في الحديد والصلب (مركز البحث في التكنولوجيا الصناعية) –عنابة
- وحدة البحث في التكنولوجيا الصناعية (مركز البحث في التكنولوجيا الصناعية) –جامعة عنابة
- وحدة تطوير الأغشية الرقيقة وتطبيقاتها (مركز البحث في التكنولوجيا الصناعية) – المنطقة الصناعية بسطيف
- وحدة البحث في البصريات والضوئيات (مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة) – سطيف
- وحدة البحث في مكونات وأجهزة الالكترونيات الضوئية (مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة) – سطيف
- وحدة البحث حول الأقاليم الناشئة والمجتمعات (مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية) – قسنطينة
- وحدة البحث في التحاليل والتطوير التكنولوجي في البيئة (مركز البحث في التحاليل الفيزيائية والكيميائية) –تيبازة
- وحدة البحث حول الثقافة والاتصال واللغات والآداب والفنون (مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية) – وهران
- وحدة البحث حول واقع اللسانيات وتقييم الدراسات السانية في الدول العربية (مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية) –تلمسان
- وحدة البحث حول اللسانيات وظروف اللغة العربية في الجزائر (مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية) –ورقلة
- وحدة البحث في الترجمة والمصطلحات الفنون (مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية) – وهران
- وحدة البحث حول أنظمة التسميات في الجزائر (مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية) – وهران

تحديد مواقع وحدات البحث في الجزائر

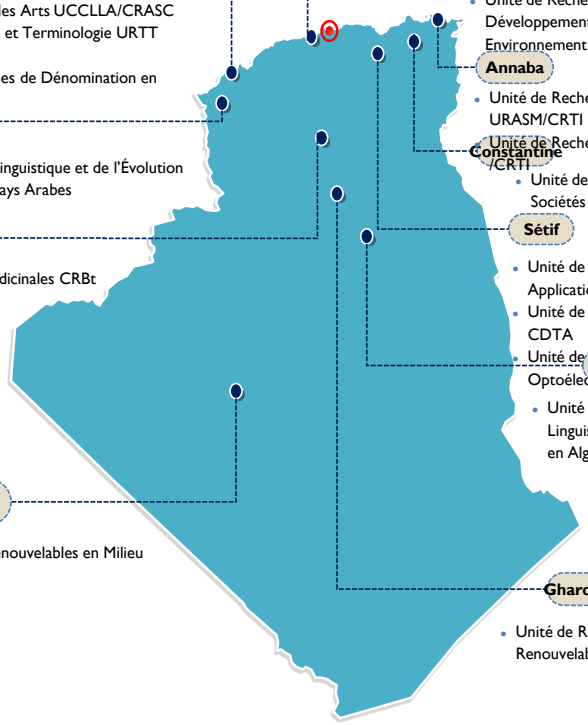

Oran

- Unité de Recherche sur la Culture, la Communication, les Langues, la Littérature et les Arts UCCLLA/CRASC
- Unité de Recherche en Traduction et Terminologie URTT /CRASC
- Unité de Recherche sur les Systèmes de Dénomination en Algérie RASYD /CRASC

Tlemcen

- Unité de Recherche Réalité de la Linguistique et de l'Évolution des Études Linguistiques dans les Pays Arabes URRLEEPLA/CRSTDLA

Laghouat

- Unité de Recherche en Plantes Médicinales CRBt

Adrar

- Unité de recherche en Énergies Renouvelables en Milieu Saharien URERMS/CDER

Tipaza

- Unité de Recherche en Analyses et Développement Technologique en Environnement URADTE / CRAPC

Annaba

- Unité de Recherche Appliquée en Sidérurgie et Métallurgie URASM/CRTI

Constantine

- Unité de Recherche en Technologie Industrielle URTI /CRTI
- Unité de Recherche sur les Territoires Émergents et Sociétés URTES/ CRASC

Sétif

- Unité de Développement des Couches Minces et Applications UDCMA / CRTI
- Unité de Recherche en Optique et Photonique UROP / CDTA
- Unité de Recherche Composants et Dispositifs Optoélectronique URCDO/CDTA

Ouargla

- Unité de Recherche sur la Recherche Linguistique et la Condition de la Langue Arabe en Algérie URRLCLAA / CRSTDLA

Ghardaia

- Unité de Recherche Appliquée en Énergies Renouvelables URAER/ CDER

ح. الأرضيات التكنولوجية

تمنح المساعدة التقنية والمشورة لفائدة المؤسسات الاقتصادية التي ترافقها في تطورها التكنولوجي. وتساعد على تطوير النماذج، والإنتاج التجريبي، وأدوات المحاكاة والنمذجة وتصنيع المكونات التكنولوجية. كما تساهم في التكوين التطبيقي للطلبة وتحسين المستوى وتجديد المعارف وهي كالتالي:

- أرضية الليزر والبلازما
- أرضية الروبوتية
- ورشة النمذجة الالكترونية
- مشروع المفاعل التكنولوجي للإلكترونيات الدقيقة
- الأرضية التكنولوجية للتآكل ومعالجة السطوح
- أرضية الميكاترونيك ببوسماعيل–تيبازة
- أرضية الجينوميات
- أرضية البروتيوميات

ط. الأرضيات التقنية للحساب المكثف:

تتوزعالأرضيات التقنية للتحليل الفيزيائي والكيميائي علىعدة مناطق من الوطن: الشلف، الأغواط، بجاية، باتنة، بسكرة، البليدة وتلمسان وتسمح بالقيام ب:

- التحليل الحراري.
- تحليل الهياكل الذرية والجزيئية.
- التحليل الطيفي.
- الفحص المجهري.
- تحليل أسطح المواد.
- تحليل الحجم.
- التحليل الكروماتوغرافي الفصل والتحديد.
- نمو البلورات.
- شعاع تناضد الجزيئية .

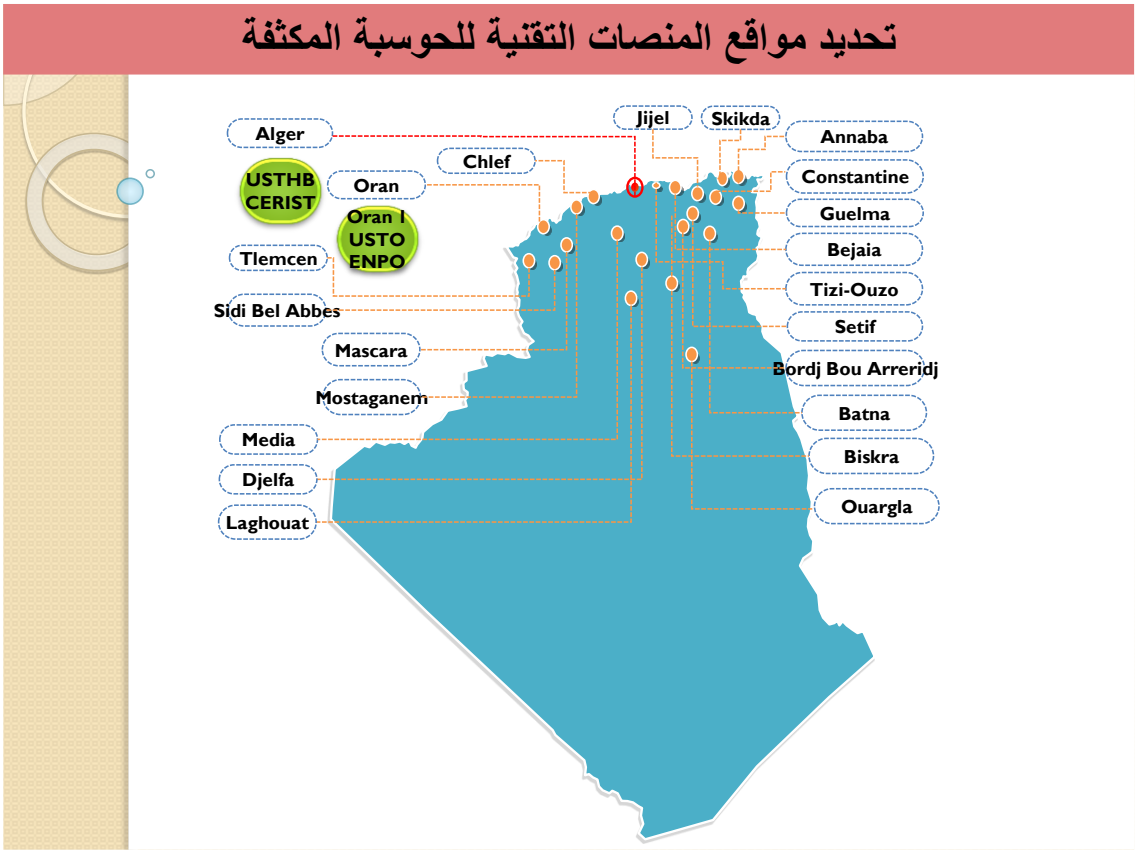

شبكة أبحاثنا وقوتنا الحاسوبية

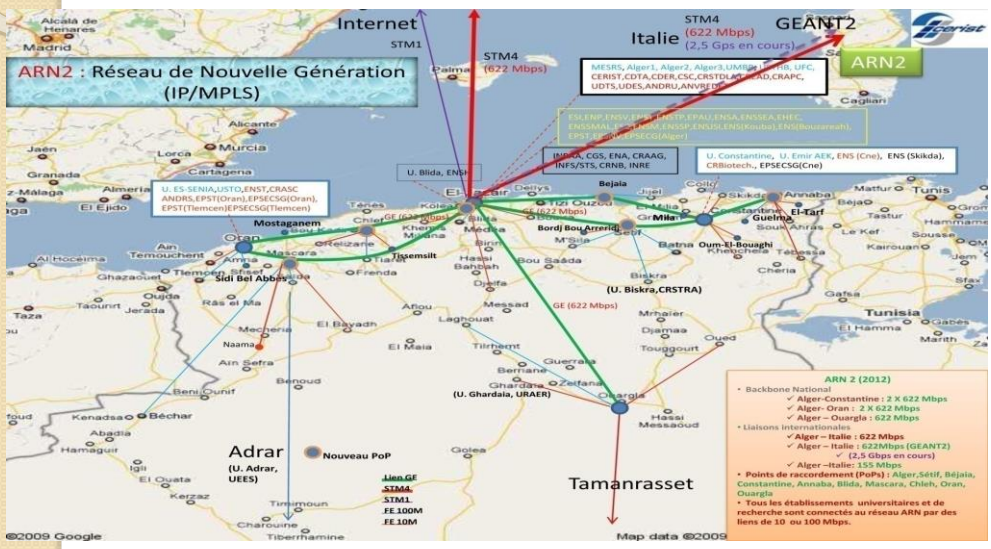

ي. الأرضيات التقنية الطبية:

تتمثل في خدمات للبحث في الصحة والمساعدة على التشخيص التي تهدف إلى:

- تعزيز البحث في الصحة العمومية،
- القيام بالتحاليل والتشخيص،
- تعزيز وتطوير البحث التطبيقي العيادي العلاجي
- إطلاق الهندسة الصحية الطبية والصيدلانية.

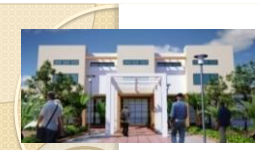

الوحدات والمنصات التكنولوجية للتحاليل الفيزيائية الكيميائية

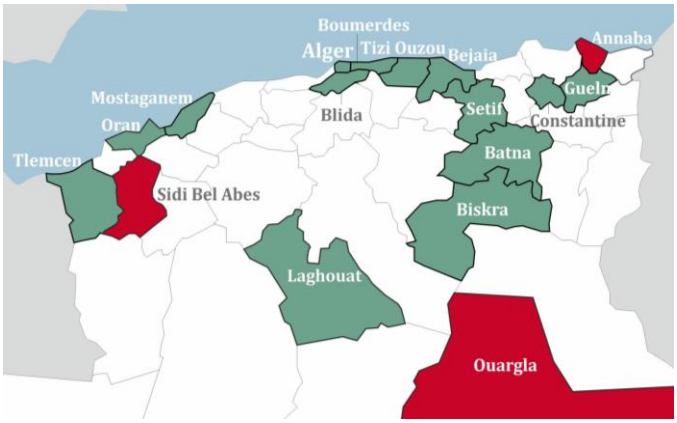

16. منصة تكنولوجية.

ك. المراكز التكنولوجية لتوصيف المواد:

موجهة للمواد المصنعة والخبرة الصناعية وتصميم مواد جديدة. وتوضع تحت تصرف الباحثين بما يسمح لهم بإجراء توصيف مواد البحث من أجل تصديقها.

ل. الأرضيات التقنية لتطوير البرمجيات:

تهدف إلى مساعدة المستخدم في أنشطة البحث والتطوير. وهي ضرورية لاستخدام أي من الأجهزة العلمية. كما تمكن من تطوير منصات البرمجيات ومرافقة جميع أنشطة البحث.

م. الحاضنات:

هي هياكل استقبال ومساندة المشاريع المبتكرة ذات صلة مباشرة بالبحث، تساعد صاحب الفكرة على تحقيق فكرته واثبات إمكانية تطبيقها، وتقدم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة المبتكرة. تم إنشاءها على مستوىجامعة تيزي وزو، الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، جامعة عنابة، جامعة ورقلة، جامعة وهران وجامعة بومرداس.

حاضنة وطنية عامة فريدة من نوعها تركيز المهارات ووظائف الدعم داخل نفس الهيكل، تعمد إلى تأثير مضاعف ومحاكاة ومبادلات مواتية للغاية للمحتضنين وجامعاتهم والاستفادة من نقطة اتصال واحدة للمشغلين الآخرين في سلسلة القيمة البحثية العامة. هذا ولقد تم إنشاء وتنفيذ 7 حاضنات وطنية إلى حد اليوم.

ن. مراكز الابتكار والتحويل التكنولوجي:

يعد مركز الابتكار والتحويل التكنولوجي مؤسسة علمية تجمع الفاعلين من المجال المهني والبحث في مجال ما يمنح الخبرة العلمية للمؤسسات التي لا تملك الوسائل لإنجاز مراكز للبحث والتطوير ويتيح تحويل التكنولوجيا بين هياكل البحث والمجال المهني (إنشاء مؤسسات مبتكرة واستغلال براءات الاختراع...).

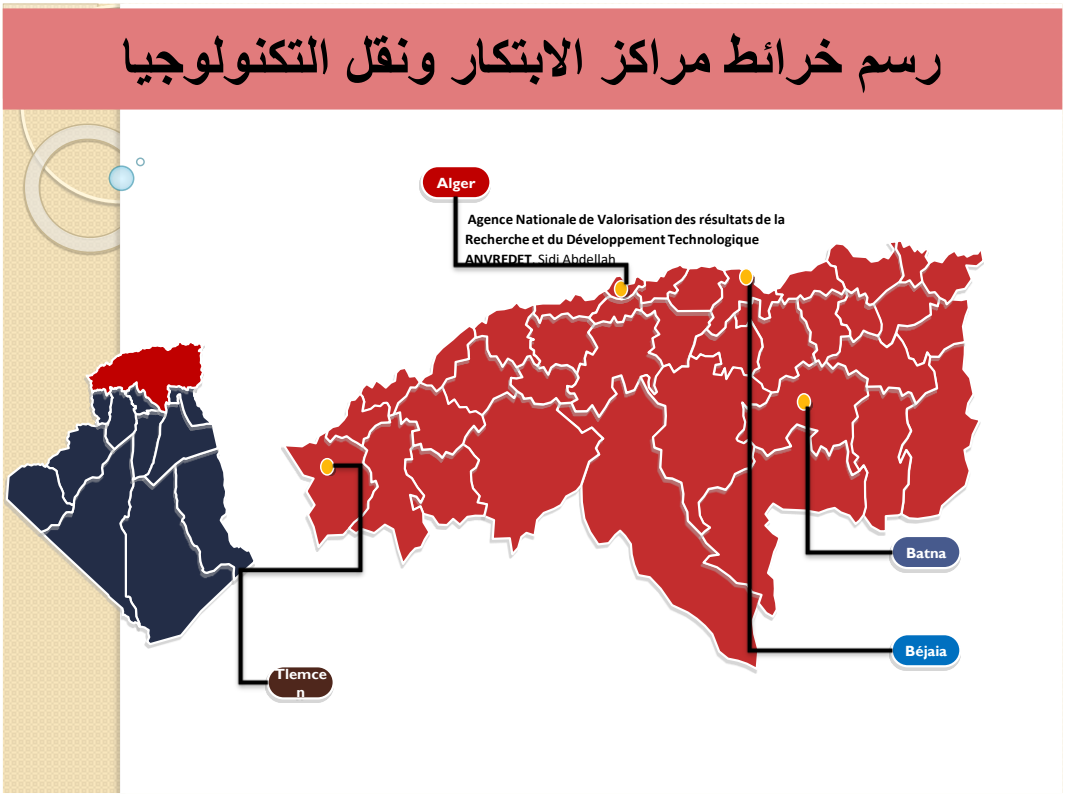

مراكز الابتكار والتحويل التكنولوجي منشأة لدى:

- جامعة باتنة
- جامعة بجاية
- جامعة تلمسان
- الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث (سيدي عبد الله بالعاصمة)

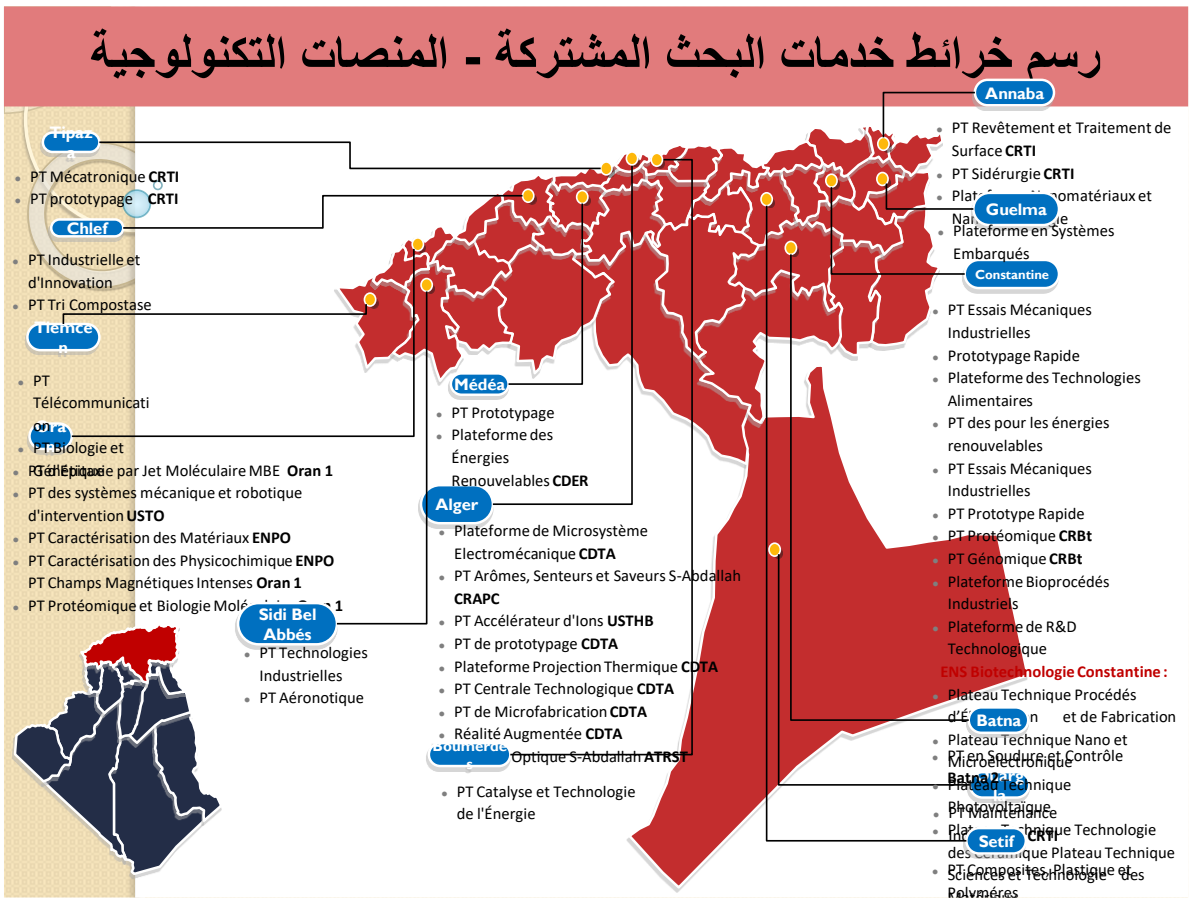

إنجاز المحطات التجريبية

- محطة تجريبية لمعالجة مياه الصرف الصحي عن طريق المصفاة المزروعة ببسكرة
- محطة بحث لرصد جهاز التصحر ببوغزول
- المزرعة التجريبية والحديقة النباتية بسطيف
- محطة تجريبية فلاحية بقسنطينة
- محطة تجريبية مائية بمستغانم
- محطة تجريبية للتغيرات المناخية ببومرداس
- محطة تجريبية للموارد الصيدية بالطارف

2.2. الرقمنة – المنصات العلمية –

أ. منصة ابتكار:

تسمح بالاستجابة لمطالب طلاب الدكتوراه فيما يخص التحاليل الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية بتمويل من المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي عبر الوكالات الموضوعاتية للبحث وبفضل الأرضيات التكنولوجية.

ب. منصة research.dz: تشمل كل المعلومات الخاصة بالباحث والبحث العلمي وتسييره في الجزائر.

ج. منصة الإمكانات العلمية الجزائرية

Platform of the Algerian Scientific Potential

د. البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة

تهدف إلى تحسين عملية الحصول على المعلومات العلمية والتقنية وتبادلالمعارف في مجال الطاقات المتجددة.

هـ. دليل مخابر البحث

يسمح الدليل الإلكتروني لمخابر البحث بالحصول على البيانات الخاصة بمخابرالبحث التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي .

دليل مخابر البحث العلمي

@DALILAB

@NNUAIRE des LABORATOIRES de RECHERCHE

و. الأرضية العلمية الجزائرية

تضم إنتاج المجلات العلمية الجزائرية عبر الإنترنت وتتدرج في إطار تنفيذ النظام الوطني للإعلام العلمي والتقني.

ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

ز. أرضية تسيير التجهيزات العلمية الثقيلة

تسمح بالبحث عن التجهيزات العلمية الثقيلة حسب مناطق الوطن

PGeeSL
Recherche & Développement

ح . أرضية تسيير ومتابعة مشاريع الإنجاز والتهيئة والتجهيز والاستكشاف

ط. الحوسبة المكثفة أو العالية الأداء

يجمع الأدوات المادية والبرامج الضرورية لتنفيذ التطبيقات والتقنيات المعقدة المستعملة في المجالات الجامعية والصناعية المختلفة.

ي. البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات

تسمح بالتكفل بالإنتاج العلمي الوطني من الأطروحات

3.2 .برامج البحث والتطوير

أ. المشاريع الوطنية للبحث

- برامج البحث الوطنية: 750 مشروعا (الأمن الغذائي، صحة المواطن والأمن الطاقوي)
- مشاريع البحث ذات الصدى الاقتصادي الاجتماعي: 198 مشروعا

ب. فرق البحث المشتركة

تم طلب إنشاء 81 فرقة.

4.2. نتائج البحث والتطوير

توزع 433 نموذج أولي مسجل في 2020 حسب المجالات

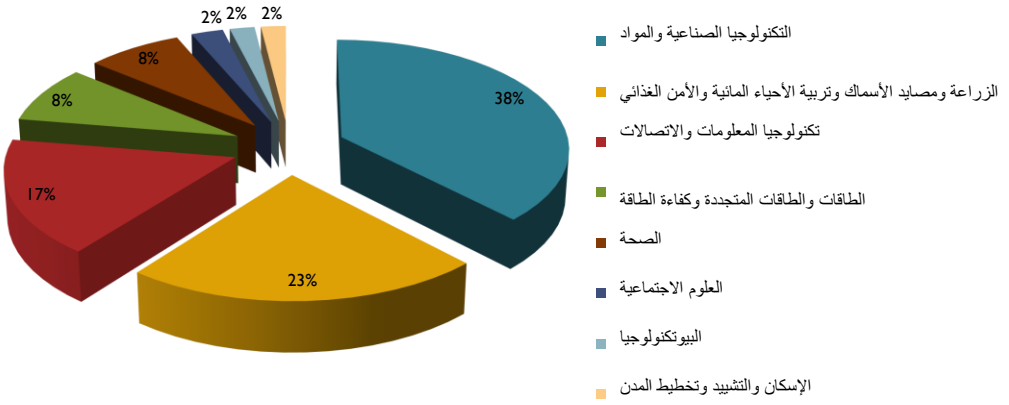

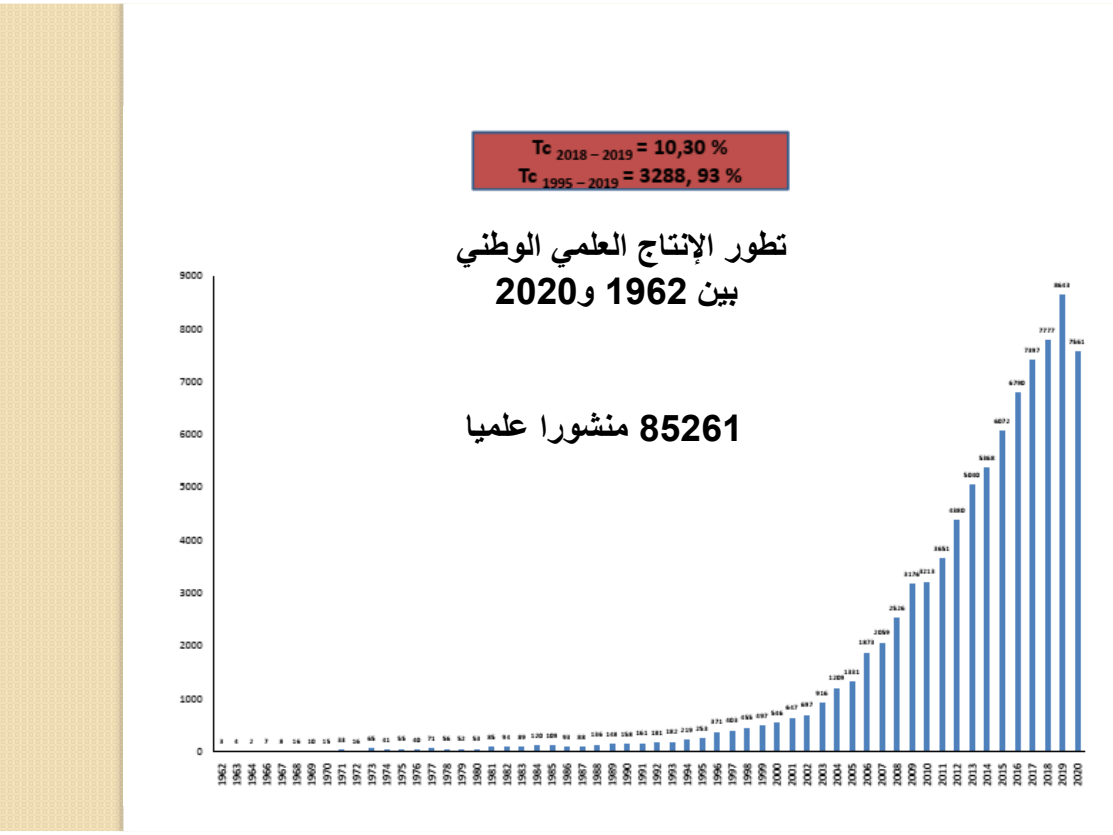

5.2. التصدي لجائحة كوفيد 19

- مشاركة 11 مخبر بحث في القيام بالتحاليل الخاصة بحالات الكوفيد، وتحضير الأقنعة والمحلول الكحولي
- إطلاق مشاريع بحث مستعجلة خاصة للتصدي للوباء من طرف الوكالات الموضوعاتية للبحث
- إنتاج أجهزة لتعقيم الأماكن المغلقة بالأوزون من طرف جامعة سيدي بلعباس مع مؤسسة وطنية
- مشاركة الباحثين في اقتراح مواد كيميائية لإيجاد لقاح لكورونا.

أجهزة لتعقيم الأماكن المغلقة بالأوزون

أمثلة عن النماذج المنجزة

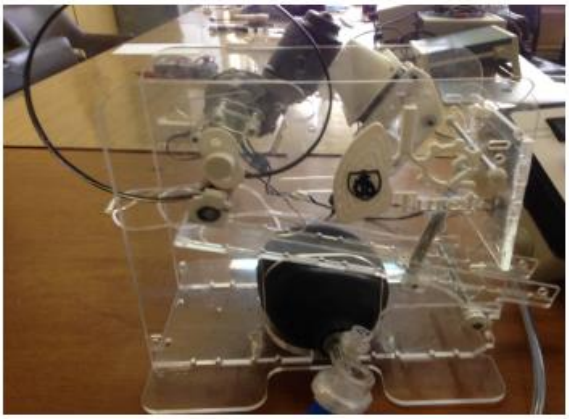

أجهزة أخرى في طور الإنجاز

6.2. إنشاء شركات فرعية

الجامعة أو مركز البحث	الإطار القانوني	المجال
مركز تنمية الطاقات المتجددة	شركة ذات مسؤولية محدودة	الطاقات المتجددة
مركز البحث في تكنولوجيات نصف النواقل للطاقة	شركة ذات مسؤولية محدودة	تصنيع الألواح الشمسية ومعالجة النفايات
مركز البحث في التحاليل الفيزيائية والكيميائية	شركة ذات مسؤولية محدودة	خبرة في التحليل العلمي والتقنية الفيزيائية والكيميائية
جامعة تلمسان	شركة ذات مسؤولية محدودة	خبرة واستشارة علمية واقتصادية
مركز البحث في التكنولوجيا الصناعية	شركة ذات مسؤولية محدودة	استشارة علمية وتقنية
جامعة المسيلة	شركة ذات مسؤولية محدودة	التدريب والبحث الاستراتيجي
جامعة مستغانم	شركة ذات مسؤولية محدودة	الزراعة
جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين	شركة ذات مسؤولية محدودة	التكنولوجيا

3. نظام الخدمات الجامعية

تتميَّز السياسة الوطنية لترقية التعليم العالي والبحث العلمي بأنها لا تقتصر على التكوين والبحث فقط ولكنّها تشمل أيضًا، امتيازات اجتماعية، والتي من خلالها يستفيد الطالب من العديد من الخدمات تقدمها الدولة، من خلال شبكة مدمجة للخدمات الجامعية، مثل المنح والإيواء والنقل والإطعام، فضلا عن التغطية الصحية والنشاط الثقافي والرياضي، وذلك قصد توفير بيئة خدمة اجتماعية مناسبة تسمح للطالب بمواصلة مساره الجامعي في أفضل الظروف.

إنَّ الأهداف المنشودة من اعتماد نظام الخدمات الجامعية من قبل الدولة منذ الاستقلال هي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية،
- السماح للطلبة من فئات المجتمع المختلفة الاستفادة منها بغض النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية أو الإقليمية وظروفهم الاقتصادية،
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص،
- ضمان مرافقة ودعم الطالب في الخدمات الجامعية،
- تساعد الطالب من تحقيق أعلى مستويات النجاح الجامعي والتأهيل العلمي وما تسمح به قدراته.

1.3. هياكل الخدمات الجامعية ومنظومة الدّعم

عرفت منظومة الخدمات الجامعية في الجزائر تطوّر هائل سواء من ناحية الهياكل، أو من ناحية منظومة الدّعم العمومي الموجّه لفائدة الطلبة.

أ. تاريخ الهياكل المكلّفة بتسيير الخدمات الجامعية

عرف تنظيم الخدمات الجامعية تغييرات هيكلية عدّة منذ الاستقلال، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- **المركز الوطني للخدمات الجامعية والمدرسية:**

غداة استقلال البلاد، وإلى غاية مارس 1967 كانت إدارة الخدمات المقدّمة للطلبة يضمنها المركز الوطني للخدمات الجامعية والمدرسية الذي تم إنشاؤه بموجب الأمر رقم 67-44 المؤرخ 17 مارس 1967، والذي شكّل أوّل آلية تنظيمية وطنية للدّعم الاجتماعي الجامعي، علما أنّه كان يتمتَّع بالشَّخصية المعنوية ويخضع لوصاية وزارة التربية الوطنية.

- **مركز الخدمات الجامعية والمدرسية:**

لقد تمّ حلّ المركز الوطني للخدمات الجامعية والمدرسية بموجب الأمر رقم 71-05 المؤرخ في 4 فبراير 1971، لتنشأ بعدها مباشرة ثلاثة (03) مراكز للخدمات الجامعية والمدرسية في شكل مؤسّسات عمومية ذات طابع إداري تتمتّع بالاستقلال المالي عبر المرسوم رقم 71-52 المؤرخ 4 فبراير 1971 فيما يخصّ مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بالجزائر، والمرسوم رقم 71-53 المؤرخ في 4 فبراير 1971 فيما يخصّ مركزَيْ الخدمات الجامعية والمدرسية بوهران وقسنطينة.

- **مركز الخدمات الاجتماعية الجامعية:**

لقد وضّح المرسوم رقم 86-314 المؤرّخ في 23 سبتمبر 1986 صلاحيات مركز الخدمات الاجتماعية الجامعية وطريقة سيره، حيث نصّت المادة 2 منه على أنّ التكفل بالخدمات الاجتماعية الجامعية يعتمد على تعداد الطلبة والبنية التحتية، ويكُون من قبل مراكز الخدمات الاجتماعية، أو من خلال الهياكل المدمجة في أقسام الخدمات الاجتماعية الجامعية على مستوى مؤسّسات التعليم العالي إذا كان تعداد الطلبة أقل من 2000 طالب.

- **الديوان الوطني للخدمات الجامعية:**

تم إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-84 المؤرخ 22 مارس 1995، ويضمّ الديوان هياكل محلّية تسمى الإقامات الجامعية ومندوبيات جهوية، إذ كرس هذا التنظيم الجديد بعض الاستقلالية في إدارة الخدمات التي تقدمها الهياكل القاعدية للديوان ممثّلة في الإقامات الجامعية التي تتمتّع بتفويض اعتمادات التسيير وكذا سلطة تسيير الوسائل والموارد الموضوعة تحت تصرّفها من طرف المدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية.

استمر التنظيم الهيكلي للديوان الوطني للخدمات الجامعية على شكله إلى غاية سنة 2003 أين تمّ نشر المرسوم التنفيذي رقم 03-312 المؤرخ في 14 سبتمبر 2003 والمتضمن إنشاء مديريات الخدمات الجامعية، ملحقة بالديوان الوطني للخدمات الجامعية، والتي أسند إليها إدارة الموارد البشرية والمالية المرتبطة بتمويل خدمات الإطعام والنقل الجامعي.

وفي إطار المهام الموكلة إليهم، تضمن مديريات الخدمات الجامعية التنسيق بين الإقامات الجامعية، وكذا مراقبة الخدمات التي تقدّمها.

وقد انتقل عدد مديريات الخدمات الجامعية من تاريخ وضعها في الخدمة فعليا سنة 2005 من 46 إلى 59 مديرية في سنة 2012 وإلى 66 مديرية حاليًا.

2.3. الميزانية المخصصة للخدمات الجامعية

بالإضافة إلى الإنجازات الهائلة التي تم تحقيقها لتطوير شبكة الخدمات الجامعية، تحشد المنح الدراسية وغيرها من الإعانات غير المباشرة موارد مالية كبيرة، وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية تسيير الديوان الوطني للخدمات الجامعية تتكون فقط من إعانة الدولة، لأنَّ الموارد الخاصة الناتجة عن مساهمة الطالب لا تمثل سوى ما يقل عن 1 ٪.

تقدر الميزانية المخصصة من قبل الدولة للديوان الوطني للخدمات الجامعية لسنة 2021 119.050.000.000 دج والتي تمثل في المتوسط 32 ٪ من إجمالي الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

أ. تطور منظومة الدَّعم الموجّه لفائدة الطّلبة

شهدت منظومة الدّعم الذي تقدّمه الدولة لفائدة الطلبة تغييرات عدّة، لاسيما في مجال الدّعم المباشر.

- **الدّعم المباشر:**

يتمثل الدعم المباشر في المنحة الدراسية التي عرفت عدة مراحل للاستفادة منها:

- **من 1962 إلى 1971** :يستفيد منها دون شروط كل حائز على شهادة البكالوريا مسجّل في إحدى مؤسسات التعليم العالي، مموّلة من الدولة.
- **منذ 1971**: بصدور الأمر 71-78 المؤرخ 3 ديسمبر 1971 الذي يحدد ويضبط شروط الاستفادة من المنح، شبه الرواتب وتعويضات التربصات، أصبحت الاستفادة من المنحة مرتبطة بالوضعية الاجتماعية للطّالب (دخل الوالدين)، وطبيعة الدراسات وكذا نتائج الأعمال المقدّمة، ويتمُّ تعليقها في حالة الخطأ التأديبي الجسيم أو في حالة الرّسوب لأكثر من مرة.

ولقد كان مبلغ المنحة، إلى غاية سنة 1974، يقدّر بـ: 300 دج / شهريا، وهو ما كان يعادل قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون.

- **منذ سنة 1974**، تمَّ تسجيل تعديلات عدّة:
  - رفع قيمة المنحة بنسبة 20٪ سنة 1974 بموجب المرسوم رقم 74-242 المؤرخ 22 نوفمبر 1974،
  - رفع قيمة المنحة بنسبة 20٪ سنة 1980 بموجب المرسوم رقم 80-85 المؤرخ 15 مارس 1985،
  - تحديد مبلغ المنحة بـ 600 دج شهريا بموجب المرسوم رقم 90-170 المؤرخ في 2 جوان 1990 مع تقييدها مباشرة بدخل الأولياء والتقدم التعليمي للطالب،
  - تحديد عتبات جديدة للمنحة بموجب المرسوم 91-412 المؤرخ في 2 نوفمبر 1991 كما يلي:
    - 900 دج / شهريًا للطلبة الذين يقلُّ دخل والديهم عن أربعة أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون،
    - 800 دج / شهر للطلبة الذين يزيد دخل آبائهم عن أربعة أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون،

- 600 دج / شهر للطلبة الذين يزيد دخل آبائهم عن سبعة أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون، ويقلُّ عن ثمانية أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون.

○ إحداث تغييرات في قيمة المنحة سنة 2009 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-351 المؤرخ في 26 أكتوبر 2009، لتصبح كما يلي:

- 1350دج / شهريا للطلبة الذين يقلّ دخل والديهم عن أربعة أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون الموافق لـ 72000 دج (4x18000)،
- 1200دج / شهريا للطلبة الذين يقلّ دخل والديهم عن أربعة أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون شهريا و الموافق لـ 126000 دج (7x18000)،
- 900دج / شهريا للطلبة الذين يقلّ دخل والديهم عن أربعة أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون شهريا و الموافق لـ 144000 دج (8x18000)،
- 12000دج / شهريا لطلبة الدكتوراه.

○ تحديد قيمة المنحة للطلبة المسجلين في الماجستير أو في الطّور الثاني بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 23 مارس 2010، إذ تصرف المنحة كل ثلاثي لفائدة هؤلاء الطّلبة لمدة توافق الطّور الدراسي مدتها سنتان بالمبالغ التالية:

- طالب السنة الأولى: 5.850.00 دج أي (1950 دج شهريا)،
- طالب السنة الثانية: 7.200.00 دج أي (2400 دج شهريا)،

وبالنسبة للمدارس العليا، تخصص منحة لفترة مماثلة للطّور الدراسي لمدة ثلاث سنوات بالمبالغ ذاتها.

تطور عدد الطلبة الممنوحين

لقد ارتفع عدد الطلبة الممنوحين في التدرّج من 13.346 طالب سنة 1971 إلى 922.101 في2020، بحيث تضاعف هذا العدد 69 مرة.

جدول تطوُّر عدد الطلبة الممنُوحِين

السنة	عدد الطلبة المسجلين في التدرج	عدد الطلبة الممنوحين
1971	23413	13.346
2002	589.993	526.207
2012	1 124 434	809.015
2020	1.495.000	922.101

الدَّعم غير المباشر

يستفيد الطالب، علاوة على الإعانة المباشرة المقدمة في شكل منح دراسية، من إعانة غير مباشرة تتمثل في الإيواء والنقل الجامعي والإطعام والوقاية الصحية وممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية.

- **خدمة الإيواء:**

تضم الشبكة الحالية للخدمات الجامعية 466 إقامة جامعية مُهيكلة في 66 مديرية للخدمات الجامعية، وتتوزّع على مجمل ولايات الوطن.

إن استلام إقامات جامعية جديدة في كل سنة سمح من ارتفاع عدد الاقامات الجامعية من 03 إقامات فقط إبان الاستقلال إلى 466 سنة 2021 بطاقة استيعاب تقدر بـ 255 776سريرا حاليا.

جدول تطوُّر عدد الإقامات الجامعية

السنة الجامعية	عدد الإقامات المخصصة للإيواء
1962	03
1982	28
2002	139
2012	314
2020	441
2021	466

حُدّدت تكاليف الإيواء بـ 400 دينار في السنة (10 أشهر)، مع دفع ضمان بقيمة 100 دينار بالنسبة للطلبة المسجلين في السنة الأولى من التعليم الجامعي. يتعلق الأمر، في مجال كلفة الإيواء، بممارسات متوارثة منذ الستينيات من القرن الماضي، وهي ممارسات بقيت ثابتة باستثناء شروط الاستفادة التي يحكمها نص تنظيمي يتمثل في المقرر رقم 122 المؤرخ في 28 جوان 1989 المتضمن اعتماد النظام الداخلي للإقامات الجامعية، حيث شهد هذا النص تعديلين اثنين بهدف ضبط شروط القبول في الإقامات الجامعية، وتحديد واجبات الطلبة داخلها.

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن الأحكام التي جاء بها المقرر المذكور أعلاه، قد حددت السن الأقصى للطالب للاستفادة من الإيواء بـ 30 سنة على الأكثر، غير أن التعديل الذي تم إدخاله على المقرر سنة 1998 خفّض السن الأقصى إلى28 سنة على الأكثر، فضلا عن ربط الاستفادة من الإيواء بالتدرج البيداغوجي للطالب، حيث يُقصى من الإيواء كل طالب يسجل تأخرا دراسيا لأكثر من (02) سنتين.

- **خدمة الإطعام:**

تضم شبكة الإطعام سنة 2020: 563 مطعما جامعيا بما فيها 108 مطاعم مركزية تقدم 211.640.000 وجبة سنويًا.

يساهم الطالب في سعر الوجبة بمبلغ 1,20 دج في كلّ من وجبتَيْ الغداء والعشاء، وبمبلغ 0,50دج في وجبة الفطور.

- **خدمة النقل:**

إن الاستفادة من النقل الجامعي، سواء في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية، متاحة بدون شروط خاصة للطلبة، ويحدد سعر بطاقة الاشتراك "سعر الطالب" بسعر رمزي يقدر بـ 15 دج شهريا، وهو ما يعادل 150 دج لمدة 10 أشهر، في حين تبلغ مساهمة الدولة 85 دينارا يوميا لكل طالب.

وقد تم اعتماد نظام النقل شبه الحضري لتعويض العجز المسجل في مجال الإيواء، لفائدة الطلبة المستوفين لشروط الإيواء ولم يستفيدوا منه، والمقيمين في أماكن حضرية سهلة الوصول.

بلغسنة 2019 عدد الحافلات المخصصة للنقل الجامعي 6044 حافلة منها 3783 حافلة مخصصة للنقل الحضري و2261 للنقل شبه الحضري، بالإضافة إلى النقل بالسكك الحديدية الذي يستفيد منه 829 22 طالب خلال العام نفسه، علما أنَّ عدد المشتركين بلغ 480 963مشتركا.

- **الأنشطة الثقافية والرياضية:**

تكتسي ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية من قبل الطلبة أهمية قصوى لكون الطالب يقضي معظم وقته في الإقامة الجامعية، والتي تمثّل الفضاء الأمثل له لإبراز مواهبه وقدراته الإبداعية.

يخصّص مبلغ يعادل 2000 دج لكل طالب مقيم (في ميزانية التسيير للإقامة الجامعية)، شريطة تقديم برنامج سنوي للنشاطات.

يضم قطاع الخدمات الجامعية اليوم العديد من الهياكل الرياضية والثقافية، لا سيما:

- ✓ 418 ملعب رياضي.
- ✓ 222 قاعة رياضية.
- ✓ 220 قاعة متعددة النشاطات
- ✓ 392 قاعة إنترنت.

- **الوقاية الصحية:**

تقدم وحدات الطب الوقائي الرعاية الصحية للطلبة، وقد عرف قطاع الخدمات الجامعية من حيث الوقاية الصحية تطورا معتبرا من حيث المستخدمين والهياكل، أين بلغت التعدادات سنة 2021:

- ✓ 394 وحدة طب وقائي.
- ✓ 920 طبيب عام.
- ✓ 87 جراح أسنان.

- ✓ 156 طبيب نفساني.
- ✓ 526 عون شبه طبي.
- ✓ 136سيارة إسعاف.

- **خدمات أخرى**

كما يستفيد الطلبة من خدمات النوادي والمتاجر التي تسير إما عن طريق الخدمات الاجتماعية للعمال أو من قبل الخواص.

2.3. الحياة الطلابية

أ. الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية

تساهم هياكل الخدمات الجامعية والهياكل المتواجدة على مستوى مؤسسات التعليم العالي، في ترقية النشاط الثقافي والرياضي والعلمي في الوسط الجامعي، الذي تسهر على تجسيده هياكل متخصصة "مصالح النشاطات الثقافية والرياضية ومديريات فرعية على مستوى الجامعات" وتتابعه هياكل مركزية على مستوى الديوان الوطني للخدمات الجامعية ومديرية الحياة الطلابية على مستوى الوزارة.

في الجانب الثقافي والفني، بالإضافة لتأسيس جمعيات ثقافية طلابية، يعتمد أساسا على فتح ورشات ونوادي متخصصة في المسرح، الموسيقى والفنون التشكيلية وفسح المجال للطلاب للمشاركة في مختلف الأنشطة وللتنافس في عدة مهرجانات ومسابقات وطنية ينظمها القطاع؛ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- المسابقة الوطنية للخط والزخرفة بالبليدة شهر نوفمبر من كل سنة؛
- المهرجان الوطني الجامعي للفيلم القصير بباتنة شهر ديسمبر من كل سنة؛
- المهرجان الوطني الجامعي للمونولوج بالوادي شهر فيفري من كل سنة؛
- المسابقات الوطنية للإبداع الطلابي "الشعر، القصة القصيرة، الخاطرة، الكتابة المسرحية " شهر أفريل من كل سنة، بعدة مدن جامعية؛
- المهرجان الوطني للفن والثقافة الأمازيغية ببجاية شهر أفريل من كل سنة؛
- البطولة الوطنية الجامعية للذاكرة ببسكرة شهر أفريل من كل سنة.

وكذا مجمل الأنشطة والبرامج المسطرة على المستوى الجهوي والمحلي وعلى مستوى الجامعات والاقامات الجامعية.

أما في الجانب الرياضي، فإن الهدف المتوخى من تعميم الممارسة الرياضية في الوسط الجامعي وكذا تزويد النخبة الرياضية الوطنية بمواهب طلابية قادرة على رفع الراية الوطنية، تنفيذا للمخطط الوطني لبعث الرياضية المدرسية والجامعية وبالتنسيق مع قطاعات الشباب والرياضة والتربية الوطنية، ووفقا لتوصيات السيد رئيس الجمهورية، فإن تأسيس الجمعيات والنوادي الرياضية الجامعية مازالت متواصلة، لتأطير أكبر عدد من الطلبة، إنجاحا لمختلف التظاهرات الرياضية المنظمة، ولإعطاء الفرصة لهذه المواهب الطلابية للبروز، فإنه تم تسطير أكثر من 15 بطولة وتظاهرة رياضية في مختلف الرياضات الجماعية والرياضات الفردية، أين تجرى تصفيات محلية وولائية، ثم التصفيات الجهوية، وصولا للتصفيات النهائية التي تجرى بمناسبة عيد الطالب 19 ماي من كل سنة، مما سيسمح بمشاركة واسعة لطلابنا عبر مختلف المؤسسات والإقامات الجامعية ما يفوق000 70 طالب مشارك فيها.

وكذا برمجة تربصات جهوية ووطنية لتكوين حكام ومدربين في بعض مختلف الرياضات.

بخصوص الجانب العلمي فإن تأسيس النوادي العلمية يعد دائما من الأولويات، حيث صدر قرار وزاري سنة 1989، يحدد كيفية تأسيس وإنشاء النوادي العلمية، وقد سجل سنة 2014، تأسيس أكثر من 200 نادي علمي في مختلف الميادين، ورغم ذلك بقيت غير كافية مقارنة بعدد المؤسسات الجامعية وتعداد الطلبة، فتم في 13 جانفي 2019، إصدار قرار وزاري جديد يتضمن كيفيات تأسيس وتنظيم وتسيير النوادي العلمية، وقد سمح بتأسيس لحد الآن ما يفوق 700 نادي علمي، ويعمل القطاع على مرافقتها وتشجيعها على الابتكار والإبداع وإبراز القدرات الطلابية من خلال تنظيم:

- صالونات وطنية متخصصة للنوادي العلمية،
- جامعات ربيعية وصيفية للنوادي العلمية،
- لقاءات جهوية لترقية مواضيع تعنى بـ: البيئة، الطاقات المتجددة، الروبوتيك والمقاولاتية.

للإشارة وتماشيا مع الوضع الصحي جراء تفشي جائحة كوفيد –19، تم تسطير أنشطة ثقافية ورياضية وعلمية عن بعد سنة 2020، ولقيت إقبال ومشاركة واسعة من الطلبة منها: بطولات رياضية وطنية عن بعد في الكراتي–دو والشطرنج وكذا أولمبياد وطني للرياضات الفردية وطبعات افتراضية للمهرجان الوطني للفيلم القصير وللمونولوج وتنظيم مسابقات وطنية عن بعد في الإبداع الطلابي " الشعر، القصة، الخاطرة والكتابة المسرحية ".

ب. الوقاية الصحية

تقدم 100 وحدة طب وقائي متواجدة في المؤسسات الجامعية على غرار 394 وحدة كائنة على مستوى الخدمات الجامعية، الرعاية الصحية للطلبة، بإشراف طاقم طبي وشبه طبي.

يبلغ معدل الاستفادة من الرعاية الصحية في المؤسسات الجامعية والإقامات الجامعية حوالي 43.8 ٪ من الطلبة.

ج. المقاولاتية

تعمل 79 دار المقاولاتية المنشأة على مستوى المؤسسات الجامعية على:

- ترقية وتطوير الفكر والثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي.
- تدعيم وتقديم الاستشارة والمرافقة للطلبة حاملي المشاريع عند القيام بتنفيذها.
- تنظيم ورشات تكوينية في:
  - تكوين الطالب في مجال إنشاء المؤسسات من خلال عدة محاور؛
  - مساعدة الطالب على إعداد مخطط أعمال والتحكم في مختلف تقنيات إعداده.
  - التعرف على عالم الشغل.
- تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية حول نشاط المقاولاتية في الجامعة.
- تنظيم أيام دراسية، ندوات وورشات في مجال المقاولاتية.
- التعريف بطرق إنشاء المؤسسة وخطوات الدراسةوالجودة الاقتصادية للمشروع وكيفية تسيير المؤسسة.
- تنظيم مسابقات لأحسن الأفكار ولأحسن مخططات الأعمال.
- تنظيم زيارات ميدانية للطلبة في المؤسسات الاقتصادية ولقاءات مع مقاولين ناجحين.

مع العلم أن 705 58 طالبا استفاد من الأنشطة المختلفة المنظمة في إطار عمل دور المقاولاتية (التكوين، التربص، إلخ) عام 2019 وشرع 1614 طالبًا في إنشاء مشاريعهم المصغّرة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث بلغت نسبة الجامعيين المستفيدين من آليةالوكالة حوالي 32٪.

- ✓ **رقمنة الخدمات الجامعية:** بالنسبة لرقمنة الإيواء: شرع في تطبيقها انطلاقا من بداية شهر سبتمبر 2017، ويتم تجديدها خلال كل دخول جامعي، حيث يتم التسجيل عبر الأرضية الإلكترونية (نظام PROGRES)، ويسعى القطاع إلى تحقيق معادلة صفر وثيقة.

– بالنسبة لرقمنة المنح والنقل: تم توسيع نظام PROGRES ليشمل المنح والنقل مع الدخول الجامعي 2018 – 2019، حيث بإمكان الطالب الاطلاع على كيفيات الاستفادة والتسجيل عبر الأرضية لإلكترونية.

- **إدخال بطاقتي معلومات للطالب في نظام PROGRES هما:**

1. بطاقة معلومات للطالب تتعلق بالمسار الثقافي والرياضي عند التسجيل البيداغوجي، التي تسمح بتسطير البرامج المتعلقة بالنشاطات الثقافية والعلمية، تشكيل الفرق الرياضية والفنية، تحديد الأنشطة ورغبات الطلبة، اكتشاف المواهب الطلابية...إلخ.

   هذا الأمر من شأنه ان يساعد على إنشاء الفرق الرياضية والفنية والعلمية في الوسط الجامعي.

2. بطاقة معلومات تتضمن الوضعية الصحية للطالب، التي تسمح باكتشاف أنواع الأمراض وتحديد مكان انتشارها بكثافة، وإعداد خريطة صحية من أجل التكفل بهم.

4. التعاون والتبادل الدولي

يشكل التعاون، اليوم، البوتقة التي يرتكز عليها إدماج نظامنا الجامعي في بيئة دولية طبيعية، قادرة على تمكيننا من الاستفادة من "المجموعة الدولية للتكنولوجيات والمعرفة"، ومن التماشي مع المعايير السارية.

يهدف هذا التعاون إلى إقامة مشاريع تسمح بظهور مواضيع مبتكرة، وتعزيز تكوين الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، فضلا عن رفع جاذبية الجامعات الجزائرية للطلبة الوافدين وكذلك زيادة المرئية على الصعيد الدولي. وبالتالي فإن التعاون الدولي في الجامعات الجزائرية هو الأداة التي تساهم في توجيه نقل التكنولوجيات وحركيتها على حد سواء نحو الجزائر.

يرتكز التعاون الدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي على أربعة (04) محاور:

- الشراكة الجامعية والبحثية؛
- برامج التعاون الجامعي والبحثي؛
- حركية الطلبة والمستخدمين؛
- تكوين الطلبة الأجانب.

1.4. الشراكة الجامعية والبحثية

في إطار تعزيز الشراكة الجامعية والبحثية، تم تنفيذ برامج متنوعة تخص التكوين، مدعومة بالتعاون الهادف والمستدام، وذلك من خلال المحورين الآتيين:

أ. الاتفاقيات الدولية حول التعاون ما بين الجامعات والتظاهرات العلمية

أبرمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 1500 اتفاقية مبرمة مع أكثر من 60 بلد منذ 2016 إلى يومنا هذا، من بينها 800 اتفاقية سارية المفعول، تغطي بشكل أساسي:

- إقامة مشاريع بحثية دولية؛
- دعم تكوين الدكتوراه والبحث العلمي؛
- الإنتاج المشترك في المجلات العلمية المعترف بها دوليا؛
- إقامة هيئات مشتركة يقودها أساتذة باحثون رفيعو المستوى؛
- المشاركة في الشبكات الجامعية الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن أغلب الاتفاقيات تم إبرامها مع الدول الأوروبية، وبدرجة أقل مع الدول الأفريقية كما يبينه الشكل التالي:

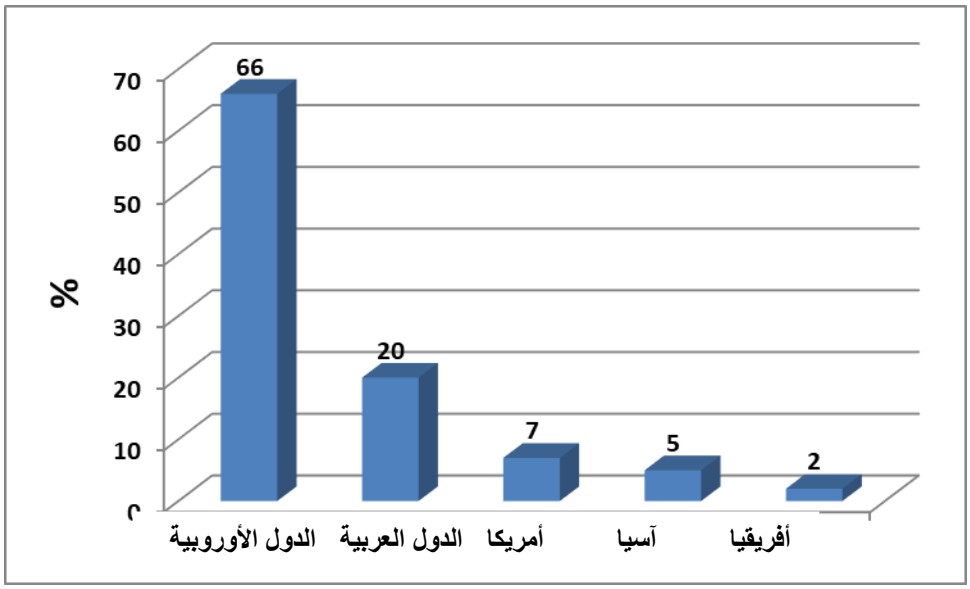

- **التظاهرات العلمية:**

تحتل التظاهرات العلمية مكانة مهمة في أنشطة الجامعات الجزائرية. حيث تشجع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هذه الديناميكية ذات الطبيعة العلمية والتعليمية من أجل ضمان مرئية البحث الوطني، وتبادل الممارسات الجيدة وكذلك التواصل العلمي.

يعقد سنويا على مستوى الجامعات الجزائرية معدل 3000 مؤتمر وطني ودولي بالإضافة إلى مختلف المؤتمرات والندوات والأيام الدراسية الوطنية المخصصة لطلبة الدكتوراه.

وقد انخفض تنظيم التظاهرات العلمية بشكل ملحوظ لأسباب مرتبطة بتفشي جائحة كورونا، على سبيل المثال، عُقد 110 مؤتمر (مزدوج حضوري وافتراضي) في 2021 بمشاركة 800 أستاذ زائر أجنبي (60 جنسية) من 38 جامعة أجنبية.

ب. مشاريع التعاون الدولي.

- **مشاريع الشراكة الثنائية المحددة:**

ضمن إستراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يعد الدمج المهني والتوظيف للخريجين الشباب محور اهتمام أساسي خاصة وأن الجامعة الجزائرية تواجه مشكلة تكتل في بعض التخصصات، لاسيما في العلوم الإنسانية.

تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تعزيز الحوار مع القطاع الاجتماعي – الاقتصادي من خلال إقامة مشاورات وطنية و/أو إقليمية بين الجامعات الجزائرية والسلطات الإشرافية والقطاع الاجتماعي والاقتصادي. كما تشجع **على تطوير التكوينات المهنية، ومشاركة الفاعلين الاقتصاديين في التصميم المشترك للتكوين المهني**، وتطوير ثقافة المقاولاتية داخل الجامعات الجزائرية.

في هذا السياق، تم إطلاق **5 مشاريع رائدة** من قبل إدارة التعاون والتبادل بين الجامعات:

- إنشاء "معاهد العلوم والتقنيات التطبيقية" بالتعاون مع فرنسا: تم إنشاء عشرة معاهد على وجه الخصوص بهدف إعداد تخصصات تعليمية تكنولوجية قصيرة المدى، في علاقة مباشرة مع عالم المؤسسات. هذه هي العوامل الرئيسية لإنشاء التكوينات المهنية التي تتيح فرص عمل أفضل للخريجين. وقد تم تنظيم 29 تكوينا مهنيا كجزء من هذا المشروع.
- مشروعا"توظيف I" و"التوظيف II": بالشراكة مع مكتب العمل الدولي، سفارة المملكة المتحدة بالجزائر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل وست (6) جامعات جزائرية لتعزيز القدرات المقاولاتية مع إنشاء نوادِ ومراكز لبحث فرص العمل.
- برنامج دعم التكوين والتشغيل والتأهيل"أفاق" هو برنامج للمساعدة التنموية تموله الجزائر والاتحاد الأوروبي بالشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، وزارة التعليم والتكوين المهنيين ووزارة التربية الوطنية، ومدة تنفيذه 36 شهرا (من 15 سبتمبر 2017 إلى 15 سبتمبر 2020). توزع المشروع على سبع ولايات رائدة هي: الجزائر العاصمة، سطيف، البليدة، بومرداس، بجاية، وهران وورقلة. ويهدف إلى تعزيز القدرات المقاولاتية، حيث تم من خلاله إطلاق ثمان (08) عروض تكوين مهني.

- يرتكز التعاون الجزائري الألماني من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي على السياسات البيئية عبر مشاريع ذات صلة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، حفظ التنوع البيولوجي، التكيف مع التغير المناخي، إدارة النفايات، وتعزيز التكنولوجيا والابتكارات الصديقة للبيئة. وتسهم نتائجها، بالإضافة إلى حماية البيئة، ولا سيما في إقامة اقتصاد أخضر وبالتالي في إيجاد فرص عمل والحد من الفقر. وأيدت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي إنشاء مسارين لماستر مهني في إدارة النفايات.
- إنشاء "شبكة مشتركة للمدارس" بالتعاون مع شبكة المدارس الفرنسية منذ ديسمبر 2017. ويهدف إلى تكوين مهندسين مقاولين، ودعم التكوينعلى أسس بيداغوجية جديدة، مبتكرة ومتطورة بغية مساعدة الطالب، بدءًا من فكرة إلى مشروع مبتكر، وخطة عمل بدعم من الخبرة المثبتة.
- الشراكة الثنائية الجزائرية التونسية: الأمن الغذائي، الصحة والبيئة وعلوم الطاقة
- الشراكة الثنائية الجزائرية الإسبانية: مفتوح المجالات شرط أن يؤدي إلى منتوج للسوق

- **اتفاقات الشراكة الحكومية الدولية:**

حرص القطاع على المشاركة والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، على سبيل المثال لا الحصر، اللجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC) للتعاون العلمي والتكنولوجي من أجل تعزيز أنشطة العلوم والتكنولوجيا والتعاون معها، البنك العالمي واليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو" التي صادقت بإنشاء الكراسي العلمية التالية والموطنة على مستوى بعض الجامعات الجزائرية:

1. تيبازة ملتقى الحضارات والتنمية السياحية المستدامة
2. كرسي في الضرائب وفي المالية العامة للدولة والجماعات المحلية
3. العوائد الاقتصادية لمشاريع الاقتصاد الأخضر في المرافق العامة
4. الاقتصاد التدويري والتمية المستدامة
5. دراسات المجتمعات العربية

تم كذلك إبرام العديد من الاتفاقات الحكومية الدولية الثنائية للتكوين العلمي والتقني واللغوي والبحوث والتبادلات مع فرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وألمانيا وبلجيكا وبريطانيا وتونس.

ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقات أخرى مع تركيا وروسيا وفنزويلا، وكذا 17 اتفاقية ثنائية جديدة في طور الدراسة موزعة على النحو التالي: أوروبا (فنلندا والنرويج وهولندا والسويد وأوكرانيا)، آسيا (كوريا الجنوبية وإندونيسيا وسنغافورة وفيتنام)، البلدان العربية (الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة والبحرين) وإفريقيا (ساو تومي وبرينسيب).

- **تعزيز اللغة:**

هذا التعاون جزء من خارطة طريق لتعزيز اللغات الأجنبية. من عام 2015 إلى عام 2020، كانت الحصيلة دعوة 57 أستاذا زائرا من ألمانيا، الصين، إسبانيا، البرتغال، تركيا، كوريا، إيطاليا وإيران.

2.4. برامج التعاون الجامعي والبحثي

تساهم الجامعات الجزائرية في جميع برامج التعاون الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال المشاركة في عدة برامج تهدف إلى تحديث التكوين وحل الإشكاليات الوطنية والإقليمية في البحث والتطوير. نذكر من بين هذه البرامج الرئيسية:

- برنامج التعاون "إيراسموس +»؛
- برنامج البحث "أفق2020، أفق أوروبا"؛
- برنامج ما بين الدول الإفريقية؛
- برنامج التوأمة؛
- برنامج التعاون مع الاتحاد الأفريقي؛
- برنامج التعاون مع الوكالة الجامعية للفرنكوفونية.
- بريما: تشمل بلدان المتوسط (الزراعة، الماء والصناعة الغذائية)
- فوسك: أوروبا وأفريقيا (الأنظمة الغذائية والماخ)
- سوس فود: أوروبا وأفريقيا (الأنظمة الغذائية والتنمية المستدامة)
- ليب ري: أفريقيا وأوروبا (الطاقات المتجددة)
- كور أورغانيك: أوروبا وأفريقيا (الأغذية العضوية وأنظمة الزراعة)

بالإضافة إلى ذلك، تحتضن الجزائر حاليًا مؤسستين دوليتين، وهما:

1. معهد جامعة عموم إفريقيا لعلوم المياه والطاقة بما في ذلك تغير المناخ بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي والشريك الموضوعاتي: ألمانيا.
2. المركز الأمريكي للدراسات المغاربية في الجزائر للبحث وتبادل المعرفة العلمية، بما في ذلك جميع التخصصات، في إطار التعاون بين الولايات المتحدة والمغرب العربي.

3.4. حركية الطلبة والمستخدمين:

إن التكوين الإقامي الدولي في الخارج هو رافعة للنمو الاقتصادي للبلد، يسمح لمختلف الجهات الفاعلة في القطاع (الأساتذة – الباحثون، طلبة الدكتوراه، المستخدمون الإداريون والتقنيون وطلبة الدراسات العليا) لاكتساب المهارات التقنية واللغوية وكذلك الانفتاح على الثقافات الأخرى وحتى مهارات التعامل مع الآخرين. مما أدى بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إحداث العديد من برامج التكوين الإقامي الدولي، بعضها بتمويل وطني، والبعض الآخر بتمويل مشترك في إطار التعاون الثنائي من قبل الدول الشريكة ويتعلق الأمر بالبرامج الرئيسة التالية:

أ- برنامج التكوين الإقامي بالخارج:

يشمل التكوين الإقامي في الخارج ثلاث برامج تكوينية ذات أولوية، رائدة وبارزةموجهة للأساتذة المكونين:

- **البرنامج الوطني الاستثنائي** :برنامج مخصص للأساتذة والباحثين في مرحلة إنهاء الأطروحة وطلبة الدكتوراه غير الأجراء.
- **برنامج التعاون الجزائري الفرنسي بروفاس ب+: برنامج** مخصص للأساتذة وطلبة الدكتوراه الشباب الذين يحضرون أطروحة الدكتوراه.
- **برامج المنح الوطنية للتميز والتعاون:** برنامج التعاون الحكومي الدولي والعروض المقدمة من المؤسسات أو المنظمات الدولية المعترف بها، والمخصصة للطلبة الذين يستعدون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه.

أغدت الحركية الدولية عنصرًا مهمًا في عملية تراكم الرأسمال المعرفي، وهي عملية تعمل على تحسين جودة التعليم، وإمكانات البحث والابتكار، وبالتالي ضمان القدرة التنافسية المستقبلية للاقتصاد. في هذا السياق، حيث مكنت هذه البرامج من تكوين 5123 دكتور على مدى السنوات الخمس الماضية عبر 60 دولة حول العالم. وبحلول عام 2025، سيتم تكوين حوالي 2054 دكتور.

ب. برنامج الحركية:

تم إطلاق برنامج الحركية في الخارج لمدة تقل عن ستة (06) أشهر أو ما يعادلها في عام 2002، ويهدف إلى تعزيز التكوين لغرض تقوية القدرات الإشرافية الوطنية للأساتذة الجامعيين، كما يهدف إلى تعزيز الإنتاج العلمي الدولي، المفهرس والمعترف به، لتعزيز، من ناحية، التعاون الدولي في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومن ناحية أخرى، لزيادة الرؤية الدولية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية بغية إيجاد ديناميكية وطنية للتطور العلمي والاقتصادي لبلدنا.

يعتبر برنامج الحركية هذا مخصص لطلبة الدكتوراه غير الأجراء والأساتذة الباحثين والباحثين المسجلين في الدكتوراه والأساتذة الباحثين والموظفين التقنيين والإداريين.

خلال السنوات الخمس الماضية، تم تسجيل **254 101** حركية لفائدة الطلبة والأساتذة وموظفي قطاع التعليم العالي، عبر 86 دولة، على سبيل المثال، تم رصد 805 25 حركية في عام 2019، قبل انتشار جائحة كوفيد 19.

4.4. الطلبة الأجانب

في إستراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تعد جاذبية النخبة الأجنبية للتكوين في الجزائر دعما كبيرًا لتوطيد الصداقات بين الدول، وتعزيز التعاون، وثقافتنا في مختلف المجالات، وتبادل الممارسات الجيدة، وفي بعض الحالات دعم التضامن الدولي مع البلدان النامية.

منذ عام 1962 استقبلت الجامعة الجزائرية حوالي 59000 طالبا قادمين من 62 دولة مختلفة.

حيث توجد النسبة الأعلى للطلبة الأجانب في العلوم والتكنولوجيا، خاصة في التكنولوجيا والعلوم الدقيقة، بمعدل 80٪.

وعلى الرغم من الجائحة التي مست العالم منذ سنة 2020، واصلت الجزائر في استقبال 7000 طالب أجنبي من 62 دولة مختلفة.

يختلف توجه الطلبة الأجانب باختلاف الفترة، فخلال السنوات 1962–2009، كان من المرجح أن يتوجهوا بشكل خاص إلى الليسانس ودراسات المهندس، ولكن منذ عام 2010، انعكس هذا الاتجاه قليلاً، مع التوجه بنسب ملحوظة نحو الماستر والدكتوراه.

الأفـــق المســـتقبـــلية

دفعت جائحة كورونا بمسألة التحوّل الرقمي إلى صدارة أولويات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي حيث جعلت أنظمة التعليم العالي والبحث العلمي عبر العالم أمام حالة من الابتكار المفروض.

وعليه، يتحتّم على نظامنا الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي التزود بنسق للاحتراز واليقظة من أجل إدماج مختلف أبعاد التقدّم العلمي المحرز على المستوى الدولي وأن يدار بفعالية من خلال ثلاثية الاستمثال والترشيد والاستعمال المشترك للموارد والإمكانات والممتلكات الهائلة الموضوعة تحت تصرفه، وأن يعتمد على التعرف بكيفية استباقية على الاحتياجات المتنوعة لمواردها البشرية الاستثنائية، وأن يعمل على توفير كل الظروف المواتية التي تمكن الطالب من النجاح الأكاديمي والمهني والاجتماعي.

ستظل الجامعة بحاجة إلى الالتزام بنهج استباقي وتعاوني وعقلية مبتكرة وقيادة منفتحة والتحلّي بقدر كبير من الخيال والإبداع بينما تستشرف ببطء وحذر معالم المستقبل في الأجلين المتوسط والبعيد، من خلال النقاط الآتية:

بالنسبة للهياكل القاعدية، ولمواجهة التعدادات الطلابية المرتفعة يجب فتح المجال للاستثمار الخاص للمساهمة في المجهود الوطني للتعليم، وكذا الارتكاز على المجمّعات الرقمية.

وبالنسبة لمحتويات البرامج البيداغوجية، وقصد مواكبة التطورات الحاصلة في المعارف والمهن يجب علينا تبني رؤية استباقية بخصوص المراجعة المستمرة للبرامج البيداغوجية على مستوى كل الأطوار كما تم التطرق إليه آنفا بخصوص تجربتنا في تحوير البرامج البيداغوجية لفرع الطب.

هذا ومن المتوقع أن يبلغ عدد الطلاب حوالي%000 500 3طالب في عام 2035 حسب الدراسة الاستشرافية

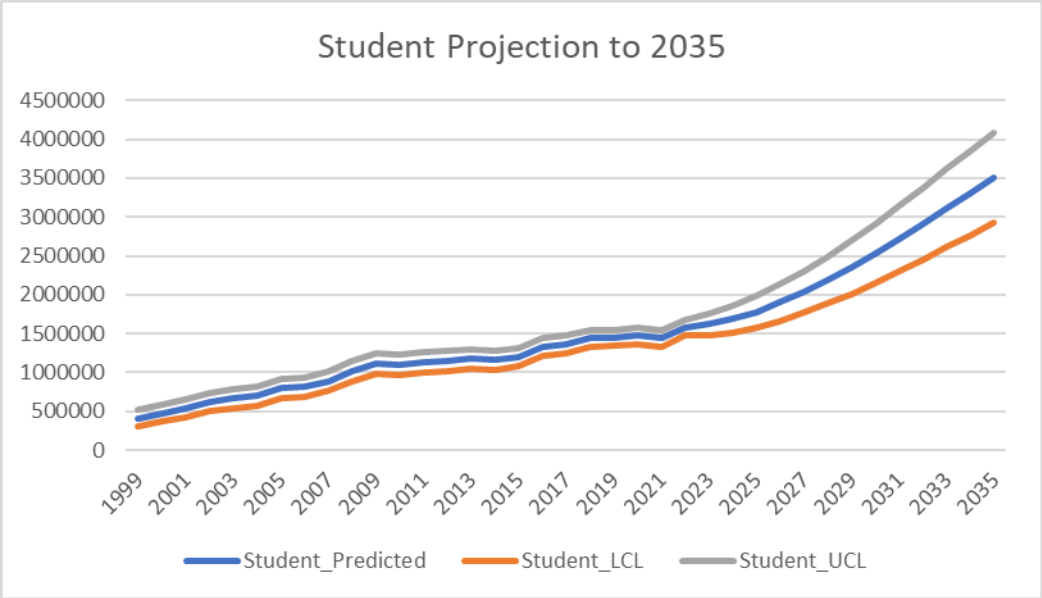

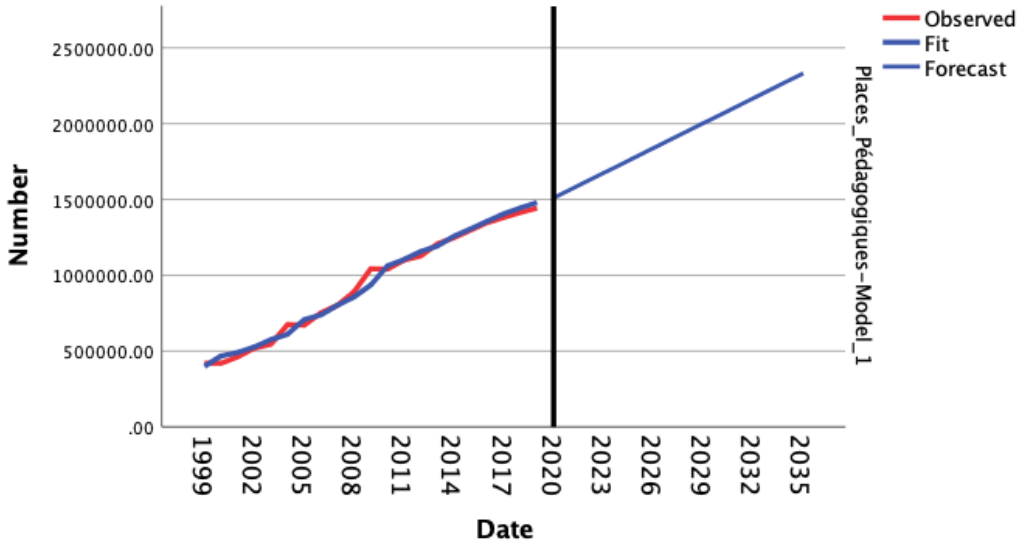

إذا علمنا بأن 85 % من المهن المتوقعة في آفاق 2030 غير معروفة بعد، شرع القطاع في استشراف معالم هذه المهن الجديدة كمرحلة أولى في تخصيص قطب تكنولوجي يحتضن مؤسسات تعليمية تضمن تكوينات في تخصصات متقدمة كالذكاء الاصطناعي، قواعد البيانات الضخمة، أنترنت الأشياء، الطاقات المتجدّدة، الزراعة الذكية، والصناعة 4.0...إلخ.

إنها بلا شك المجالات المعرفية التي يرتكز عليها قطاعنا من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحدّدة من طرف السلطات العليا للبلاد، لاسيما، الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن الطاقوي.

فيما يخص حركية الأساتذة والطلبة كعملية، تساهم في تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجالات التعليم والتكوين والبحث العلمي بين الدول العربية على غرار الفضاءات الدولية الأخرى لاسيما فضاء بولونيا للتعليم العالي.

إن تحويل جامعة التكوين المتواصل إلى "جامعة الجزائر المفتوحة" تكتسي قانونا خاصا، وبمقاربات بيداغوجية جديدة وأنماط تكوينية مرنة وحديثة لضمان تكوينات إشهادية وتأهيلية وتكوين متواصل وتكوين مدى الحياة.

أما في الشق الخدماتي، شرع القطاع في إصلاحات وفقا لرؤية شاملة في تصميمها، تشاركية في مسعاها، وتدريجية في تطبيقها. وتشمل جميع الجوانب المتعلقة بالخدمات الجامعية، وعلى وجه الخصوص نظام الدّعم المقدّم للطلبة، طريقة تخصيص الموارد وتوزيعها، كيفيات التمويل، وأساليب الإدارة والحوكمة.

تهدف هذه الإصلاحات، إلى:

- توفير بيئة حاضنة تضمن سلامة العقل والجسم، وتساعد على ممارسة الفعل الثقافي بتجلّياته الفكرية والإبداعية،
- تحفيز النشاط الرياضي وتثمين مواهب الطلبة،
- صقل السلوكيات، وترشيد المواقف، وتنمية الشعور بالانتماء،
- ترسيخ أسس العيش المشترك وتعزيز قيم المواطنة؛
- اعتماد مقاربة تدريجية وتدرّجية في تنفيذ الإجراءات المعتمدة.

يجب أن تراعي أيضا جملة من المتطلبات الأساسية، ونذكر منها:

- تكريس طابع الخدمة العمومية لمنظومة الخدمات الجامعية،

- التوفيق قدر الإمكان بين متطلَّبَيْ الإنصاف والفعالية،
- توفير بدائل للطالب تسمح له بالاختيار والتصرف بحكمة وعقلانية.

فيما يتعلق بالتعاون، نتطلع إلى:

- ✓ إبرام اتفاقية مشتركة بين المؤسسات والهيئات المكلفة بالخدمات الجامعية في مختلف الدول العربية، للتعاون والتبادل وكذا للاطلاع على التجارب المتميزة في مختلف مجالات الخدمات الجامعية وتعميمها قدر الإمكان على بقية الدول؛
- ✓ تنظيم بطولات عربية لمؤسسات التعليم العالي لمختلف الدول العربية، يشارك فيها الطلبة أو الفرق المتأهلة من البطولات الوطنية التي تجرى على مستوى كل دولة، سواء في الرياضات الجماعية أو الرياضات الفردية، بحيث تسهر كل دولة على تنظيم بطولة في رياضة ما كل سنتين وبمشاركة طلبة وفرق من كل الدول العربية الأخرى، وكمرحلة أولى نقترح دعوة مشاركة بعض الطلاب أو الفرق لبعض الدول العربية، في التظاهرات الرياضية الوطنية التي تنظمها كل دولة؛
- ✓ القيام بمبادرات من كل الدول العربية لمشاركة طلاب الدول الأخرى في بعض الأنشطة الثقافية والفنية: كمهرجانات المسرح، السينما، الفنون التشكيلية، ...كمرحلة أولى، ثم العمل على تنسيق تنظيم مهرجانات عربية ثقافية وفنية مختلفة، ويسند تنظيم كل مهرجان لدولة عربية وبمشاركة كل الدول العربية الأخرى.
- ✓ تنظيم مهرجان عربي قاري للمسرح الجامعي كل سنتين، تشارك فيه كل الدول العربية؛
- ✓ **تثمين تجارب تنظيم الأنشطة عن بعد**، بعد نجاح تجارب تنظيم تظاهرات ومهرجانات ومسابقات عن بعد إثر الجائحة كوفيد-19، فنقترح العمل على بعث أنشطة افتراضية وعن بعد، لإشراك أكبر عدد من الطلاب فيها.
- ✓ **بعث تبادلات ثقافية وسياحية** دورية للطلبة وخاصة للمتفوقين منهم خلال العطل، بين مختلف الدول العربية.
- ✓ تعزيز صحة الأسرة الجامعية، ويندرج هذا الدور في صلب اهتمامات القطاع الرامية إلى تحسين الحياة الطلابية، الأساتذة والعمال على حد سواء.
- ✓ بالإضافة إلى:
- ✓ تعميم إنشاء وحدات الطب الوقائي على مستوى المؤسسات البيداغوجية والخدماتية؛
- ✓ تعزيز دورها في مجال إجراء الفحوصات الطبية المنتظمة لفائدة جميع الطلبة، مرة كل سنة، والفحوصات الطبية التلقائية، وكذا المتعلقة بالطلبة الجدد؛
- ✓ التلقيح؛

- ✓ تعزيز دور التثقيف الصحي في الوسط الجامعي؛
- ✓ تكثيف الحملات التحسيسية والإعلامية؛
- ✓ تعميم إنشاء مراكز المساعدة النفسية الجامعية على مستوى المؤسسات البيداغوجية التي تحوز على قسم علم النفس والأرطفونيا،
- ✓ تفعيل وتعزيز دور المتدربين والأساتذة المختصين في علم النفس العيادي.
- ✓ تنظيم الملتقيات والأيام الدراسية والندوات؛
- ✓ تعميم إنشاء دور المقاولاتية على مستوى المؤسسات الجامعية؛
- ✓ تطوير الشراكة ما بين دار المقاولاتية والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، وكذا هيئات الدعم الأخرى؛
- ✓ تنويع ورشات التكوين ورفع حجمها الساعي؛
- ✓ احداث جائزة وطنية لأحسن مشروع منجز على مستوى دور المقاولاتية في الوسط الجامعي، بحيث تكون فرصة لتحفيز الطلبة معنويا وماديا على طرح أفكارهم والسعي إلى تجسيدها على أرض الواقع.

المتطلبات والمؤشرات بالأرقام للحركية والتعاون الدولي في آفاق 2030 نتوقع:

- زيادة بنسبة 30٪ بحلول عام 2025 في عدد الطلاب الأجانب مع إمكانية النجاح في دراستهم في الجزائر والمسجلين في مؤسسة جامعية وطنية ومضاعفة هذا العدد بحلول عام 2030. يتوافق هذا التغيير مع متوسط نمو يبلغ حوالي 8٪ في السنة
- أكثر من 50٪ من الطلاب الأجانب في الجزائر مسجلين في الماجستير والدكتوراه عام 2025.
- التدفق السنوي للأساتذة الزائرين رفيعي المستوى في الجامعات 300 عام 2025 و600 عام 2030.
- شبكة خريجين من الطلاب الأجانب السابقين بالجزائر من 1000 عضو عام 2030. التنقل المنتهية ولايته.
- مضاعفة تدفق الطلاب الذين يتلقون تدريبًا داخليًا بحلول عام 2025 ومضاعفة ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030 (نمو سنوي بنسبة 13 ٪ خلال الفترة) تكامل التدريب الجامعي مع المستجدات العالمية.
- فتح 150 ماجستيرًا دوليًا بحلول عام 2025 و300 بحلول عام 2030.
- إنشاء جامعات عالمية بحلول عام 2025. دمج الباحثين في الشبكات العالمية.

- زيادة بنسبة 30٪ بحلول عام 2025 في نسبة منشورات باحثي الجامعات الوطنية الذين لديهم مؤلف مشارك دولي واحد على الأقل.
- مضاعفة عدد شهادات الدكتوراه في الإشراف المشترك أو الإشراف المشترك ثلاث مرات بحلول عام 2030 (يتوافق مع نمو سنوي بنسبة 13٪)
- إنشاء 30 مخبرا دولياو60 مخبرا بحلول عام 2025 بحلول عام 2030.
- تطور مشاركة الكفاءات العلمية المقيمين في الخارج (عدد الباحثين الناشطين في المخابر الوطنية، عدد الأساتذة الزائرين من الكفاءات العلمية المقيمين في الخارج، عدد الأطروحات الإشراف المشتركة، التعاون في المنشورات العلمية).
- الانفتاح المعترف به في التصنيفات الدولية: تصنيف 40 جامعة من بين أفضل ألف جامعة أداءً من حيث مؤشر الانفتاح الدولي بحلول عام 2025 و10 جامعات من بين الخمسمائة الأولى.